جمعية التنمية الزراعية

(الإغاثة الزراعية)

التقرير السنوي

2006

أعضاء مجلس الإدارة
للدورة الرابعة
(2008-2006)

	الاسم	المنطقة	المنصب
1.	د. إسماعيل دعيق	القدس	رئيس المجلس
2.	راوية الشوا	غزة	نائب الرئيس
3.	عصام عاروري	رام الله	أمين الصندوق
4.	د. عبد الرازق سلامه	غزة	أمين السر
5.	جوده جمل	القدس	عضو
6.	سحاب شاهين	نابلس	عضو
7.	عبلة ناصر	رام الله	عضو
8.	جمال الددح	غزة	عضو
9.	عماد أبو ديه	غزة	عضو
10.	مهى المصري	غزة	عضو
11.	د. غسان مضيه	الخليل	عضو
12.	سعد داغر	رام الله	عضو
13.	د. محمد براغيت	رام الله	عضو

رسالة مجلس الإدارة

لا شك بان الانتخابات التشريعية التي جرت مطلع هذا العام، قد شكلت نقطة تحول في حياة الشعب الفلسطيني سواء في النتائج التي أسفرت عنها، والتي غيرت من علاقات القوة في السياق الفلسطيني أو ما أعقب هذه الانتخابات من إجراءات الحصار الذي فرض على الحكومة التي شكلها الطرف المهيمن في الانتخابات ألا وهي (حركة حماس) . وعمليا فان الحصار لم يكن حصارا للحكومة بقدر ما هو حصار للشعب الفلسطيني بكامل قواه المعتدلة منها قبل غيرها . وبعيدا عن النتائج السياسية والاقتصادية التي ترتبت على هذا الحدث الأهم في العام ٢٠٠٦ .

لقد أفرزت هذه التجربة الانتخابية كمّا هائلا من التساؤلات حول الأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة والتي تم طرحها من العديد من الأطراف لكن ما يهمنا كمنظمة أهلية يبقى مرتبطا بمدى مسؤوليتنا في مؤسسات العمل الأهلي عن هذه النتيجة. لقد ناقشت الإغاثة هذه الأسئلة على كافة مستوياتها، لكن تسارع وتيرة الإجراءات التي فرضها الحصار على شعبنا لم تسمح لهذا النقاش بالتطور ووجدت الإغاثة نفسها مشغولة في برامج للإغاثة وانتقلت كغيرها من مؤسسات العمل الأهلي من مرحلة صناعة المستقبل إلى التعاطي مع الاحتياجات الطارئة والضرورية.

لقد وجدت الإغاثة الزراعية نتيجة هذه الانتخابات فرصة للعمل وطرح مبادرات جديدة من اجل توحيد جهود منظمات العمل الأهلي للدفاع عن مبادىء المجتمع المدني ومن اجل الاستفادة من تغير علاقات القوى في الساحة الفلسطينية حتى تعزز من دورها ودور مؤسسات العمل الأهلي.

من هذا المنطلق دعمت الإغاثة الزراعية عبر تجمعاتها القاعدية وثيقة الأسرى كحد أدنى لبلورة موقف وطني في وجه ما يواجه الشعب الفلسطيني من مشاكل وصعوبات. لقد أدى اشتداد حدة الحصار على الشعب الفلسطيني إلى احتدام الصراع على السلطة بين حماس وفتح مما زاد من احتمالات تحول هذا الصراع إلى اقتتال داخلي. وقد عزز

هذا الاحتمال حالة الفلتان الأمني والفوضى التي ورثتها الحكومة الحالية من الحكومة السابقة. وقد أدى ذلك إلى دخول الشعب الفلسطيني هذه الدائرة المظلمة التي قضت على آخر ما تبقى من الثوابت الفلسطينية في الإطار الداخلي المتمثلة في تحريم إراقة الدم الفلسطيني.

ومرة أخرى نجد مؤسسات العمل الأهلي وعلى رأسها الإغاثة الزراعية بان لا مناص من العمل من اجل حقن الدم، وتعزيز وصيانة السلم الأهلي، ولعل الإغاثة الزراعية تتقدم لذلك ويدفعها هو تاريخها العريق من العمل الصادق لخدمة الأجندة الوطنية، وبصيغة موضوعية تقدم مصلحة الوطن على مصالح أحزابه وتنظيماته.

كما وعزز من دورها في هذا الاتجاه ما تملكه من رصيد جماهيري في أوساط الشعب الفلسطيني، وحملت على الدوام شعار لا رابح من هذه المعركة، التي لا تتوقف نتائجها عند عدد من الضحايا، بل ستدمر مستقبل الشعب الفلسطيني.

ومرة أخرى وبرغم قسوة الظروف التي خيمت في العام ٢٠٠٦ على مجمل الحياة، ودفعت بأجندات الإصلاح إلى الخلف، والإغاثة الزراعية نفسها في مواجهة معادلة ربما تكون الأصعب كيف توفق بين التناقضات المختلفة التي اعترت الحياة الاجتماعية والاقتصادية لشعبنا.

د. اسماعيل دعيق

رئيس مجلس الإدارة

فهرس المحتويات

أولاً: تقرير الهيئة العامة ومجلس الإدارة 6

ثانياً: نظرة شاملة على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي 7

ثالثاً: موجز التقرير 10

رابعاً: بيئة وترتيبات تنفيذ الأنشطة 13

1 – بيئة المشروع 13

2 – التغيّر الحاصل على مشاركة الأطراف الفاعلة 16

3 – تحليل فئات المستفيدين 17

4 – إجراءات تنفيذ الأنشطة 19

5 – ترتيبات المتابعة والمراقبة 22

خامساً: الأداء في البرنامج 23

1 – الوسائل المخططة والمستخدمة 23

2 – الأنشطة المخططة و المنفذة 24

3 – المخرجات و النتائج المحققة 25

سادساً: التقدم نحو الاستدامة 31

1 – الملكية بواسطة المستفيدين 31

2 – التكنولوجيا المناسبة 32

3 – احترام المعايير والسلوكيات الثقافية والاجتماعية 32

4 – الموضوعات الخاصة بالنوع الاجتماعي 33

5 – القدرة الإدارية للمؤسسة 34

6 – الحيوية الاقتصادية و المالية 36

7 – حماية البيئة 38

سابعاً: قائمة المشاريع للعام 2006 39

ثامناً: الاستنتاجات و التوصيات 43

1 – الاستنتاج العام لمرحلة التنفيذ 43

2 – التوصيات للعام القادم 43

تاسعاً: الهيكلية التنظيمية لعام 2006 44

عاشراً: تقرير مدقق الحسابات 46

حادي عشر: توجهات العام 2007 48

أولا: تقرير الهيئة العامة ومجلس الإدارة

خلال عام ٢٠٠٦ عقدت الهيئة العامة لجمعية لإغاثة الزراعية الفلسطينية ثلاثة اجتماعات، كان اثنان منها جلسة عادية، والأخير جلسة غير عادية. ومن أهم نتائج هذه الاجتماعات ما يلي:

١. صادقت الهيئة العامة على التقرير المالي والإداري للمؤسسة لعام ٢٠٠٥، بما فيها الميزانية المدققة.

٢. المصادقة على تقرير مجلس الإدارة للفترة السابقة.

٣. إقرار المشاركة في اتحاد جمعيات التنمية، ومراجعة وإقرار النظام الداخلي للاتحاد.

٤. إقرار التعديلات المقترحة من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لدليل السياسات والإجراءات الإدارية للمؤسسة.

٥. إقرار تقرير لجنة الممتلكات.

٦. إقرار تقرير الرقابة العامة للعام ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

٧. انتخاب مجلس إدارة جديد، ولجنة رقابة جديدة للدورة الرابعة لمجلس الإدارة.

عقد مجلس الإدارة أحد عشر اجتماعاً، ومن أهم ما تم مناقشته ما يلي:

١. توزيع المناصب داخل مجلس الإدارة بعد استقالة عضوين من مجلس الإدارة بسبب ترشيحهم للانتخابات التشريعية.

٢. إقرار دمج الفروع بناءً على التوصيات التي خرج بها تقرير تقييم المؤسسة. وإعطاء الصلاحيات لمجلس المدراء لتطبيق عملية الدمج.

٣. إقرار التقرير المالي والإداري وموازنة العام ٢٠٠٦.

٤. إقرار خطة عمل لجنة الممتلكات، والتقرير الذي تقدمت به مع نهاية دورة المجلس.

٥. إقرار دليل السياسات والإجراءات الإدارية قبل عرضه على الهيئة العامة.

٦. الموافقة على استقالة المدير العام والخروج بتوصيات لتعيين مدير عام جديد.

٧. إقرار إعادة توزيع المناصب داخل المجلس الجديد، وتشكيل خمسة لجان (لجنة العلاقات المحلية، لجنة العلاقات العامة، لجنة الاستراتيجيات، لجنة الجندر، لجنة الممتلكات).

بالإضافة إلى ما سبق، فقد شارك أعضاء مجلس الإدارة في عدد من المؤتمرات والاجتماعات مع الفئات المستهدفة والممولين في المؤسسة.

ثانياً: نظرة شاملة على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي

كان العام 2006 عاماً مريراً على الشعب الفلسطيني، حيث تسببت الأحوال السياسية و الاقتصادية والاجتماعية في معاناة مستمرة لجميع طبقات المجتمع. وقد كان حجم المعاناة للشعب عالية نسبيا في المناطق الريفية والمناطق المهمشة الأخرى وفي معسكرات اللاجئين. ويعطي فهم هذه الأحوال لقارئي هذا التقرير صورة أوضح لقيمة النتائج المحققة نتيجة للأنشطة المنفذة ضمن برنامج الإغاثة الزراعية.

1 – الوضع السياسي

لقد تأثر الموقف السياسي بالأراضي الفلسطينية في عام 2006 بعدد من الأحداث التي شكلت معا المشهد السياسي، ومن ضمن تلك الأحداث الهامة:

أ) الانتخابات التشريعية

نتج عن الانتخابات التشريعية التي أجريت في كانون الثاني (يناير) عام 2006 نصر كبير لحركة حماس، وقد أدى ذلك النصر إلى:

- عمق الاستقطاب السياسي في المجتمع الفلسطيني بين حركة حماس من جهة وحركة فتح من جهة أخرى، و أصبح دور الأحزاب الفلسطينية الأخرى أقل أهمية.
- انتشار واسع للانفلات الأمني في الأراضي الفلسطينية ككل وخاصة في غزة، وقد ساهمت الاختلافات بين الأحزاب السياسية المختلفة وخاصة بين حركتي فتح و حماس بتغذية تلك الحالة من الفوضى الأمنية بشكل كبير.
- تم فرض المقاطعة السياسية للحكومة الفلسطينية من معظم الحكومات الغربية وإسرائيل، وقد كانت بعض حكومات الدول العربية جزءا من تلك المقاطعة.

ب) تجميد عملية السلام

استمرت إسرائيل بعدم الاهتمام باستئناف عملية السلام مع الفلسطينيين، فقد استغلت النصر الذي حققته حركة حماس في الانتخابات التشريعية كحجة لاستمرار رفض أية مفاوضات مع الفلسطينيين و التصريح بغياب أي شريك فلسطيني في عملية السلام.

2 – الوضع الاقتصادي

كان للمأزق في المجال السياسي انعكاس سيئ على الموقف الاقتصادي للشعب الفلسطيني، وقد عانى الاقتصاد الفلسطيني أثناء عام 2006 من الآتي:

- المقاطعة الاقتصادية التي تم فرضها على الحكومة الفلسطينية، وبسبب تلك المقاطعة توقفت معظم

الإعانات الدولية للحكومة الفلسطينية ، وقد تم استبدال ذلك جزئيا ببعض الآليات الأخرى من قنوات الإعانات من خلال المكتب الرئاسي أو من خلال بعض الوكالات الدولية و المنظمات غير الحكومية.

- امتنعت إسرائيل عن دفع عوائد الضريبة للحكومة الفلسطينية التي تقوم بفرضها على الواردات إلى الأراضي الفلسطينية وتقوم بتحصيلها نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية، وكان لذلك تأثير كارثي على الاقتصاد الفلسطيني ووتيرة الأداء الحكومي.
- إضراب العاملين في القطاع العام والذي أعلن كعمل نقابي، لكنه في الواقع لم يكن إلا انعكاسا للاستقطاب السياسي في الحياة الفلسطينية. لقد كان لهذا الإضراب أثرا سلبيا جدا على كل مناحي حياة الفلسطينيين وقد كان قطاعاً الصحة والتعليم من أكثر القطاعات تأثرا بهذا الإضراب.

لقد كان للعوامل المذكورة أعلاه تأثير سلبي للغاية على الحياة الاقتصادية للفلسطينيين وقد انعكس ذلك على الآتي:

- أصبحت الحكومة الفلسطينية غير قادرة على صرف مرتبات موظفيها بصورة دورية، وبناء عليه فقد خلق ذلك صعوبات كثيرة لشريحة واسعة من السكان الذين أصبحوا غير قادرين على ضمان الحصول على احتياجاتهم الأساسية.
- نتج عن ذلك ارتفاع في نسبة البطالة التي كانت أساسا مرتفعة. وقد لوحظ انخفاض في معدل البطالة في الربع الأخير لعام 2005 إلا انه عاد ليرتفع في عام 2006 ، فقد ظلت النسبة المئوية للبطالة أكثر من 32.5 ٪ طوال هذا العام.
- استمرت النسبة المئوية للفقر في الارتفاع في الأراضي الفلسطينية في عام 2006. وتأسيسا على الإحصائيات المتنوعة التي تم إعدادها بواسطة وكالات الأمم المتحدة المختلفة ، فان أكثر من 60 % من الشعب الفلسطيني يعيشون تحت خط الفقر بواقع 2 دولار أمريكي لكل فرد في اليوم.

3 – الوضع الاجتماعي

لقد كان عام 2006 عاما مريرا جدا على جميع المستويات للشعب الفلسطيني. وكنتيجة للعوامل السلبية للغاية على كلا المستويات السياسية والاقتصادية ، فقد شهدت الحياة

الاجتماعية للشعب الفلسطيني عددا من الظواهر السلبية ، ومن ضمن تلك الظواهر:

أ) انتشار العنف

حيث أصبح معدل البطالة مرتفعاً، وساد الفقر وانتشرت الفوضى الأمنية فأصبح استخدام العنف حلاً للنزاعات الاجتماعية، مضافاً إلى ذلك النزاعات السياسية ونزاعات الأفراد وصراعات العشائر.

ب) ارتفاع معدل السرقة و النهب في المجتمع الفلسطيني

أثناء العامين الماضيين، انتشرت هذه الظواهر في المناطق الريفية نتيجة للوضع الاقتصادي المتردي.

ج) زيادة في جنوح الأحداث والتسرب من المدرسة

خاصة فى المناطق الريفية و المناطق التي تأثرت ببناء الجدار العازل، وقد أصبحت أشكال أخرى من الانحرافات (الدعارة ، محاباة الأقارب، المحسوبية) أكثر شيوعا وتفشياً.

د) فشل محاولات التأقلم مع الوضع

وذلك مع تفشي الأمراض العقلية والنفسية بين عدد كبير من الناس.

ثالثاً: موجز التقرير

يغطي هذا التقرير السنة الثانية من برنامج الإغاثة الزراعية الذي يمتد لثلاث سنوات، حيث يعتبر الهدف العام لهذا البرنامج هو "المساهمة في التنمية الريفية المتكاملة والمستدامة". ويساهم هذا البرنامج في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

١. **تعزيز الدور الاقتصادي بالمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.**
٢. **المساعدة في تقوية واستدامة المؤسسات والاتحادات ذات القاعدة الجماهيرية والتخصصية والنقابية.**
٣. **المساهمة في تعزيز النضال الوطني والمجتمعي الفلسطيني.**

ومن اجل تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول فقد عمل البرنامج على تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

- تبني أساليب وتقنيات مستدامة صديقة وداعمة للبيئة.
- حماية وتطوير المصادر الطبيعية (الأرض والمياه) وزيادة إنتاجيتها.
- تعزيز التكافل الاجتماعي، ومساعدة العائلات الفقيرة في ظروف الطوارئ.
- المساهمة في حل مشاكل التسويق الزراعي للتجمعات، وتشجيع تدخل القطاع الخاص.
- تشجيع إقامة صناديق الادخار والتوفير والتسليف والمشاريع المدرة للدخل، وخلق فرص العمل.

ومن اجل تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني فقد تم العمل على تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- دعم إنشاء وتقوية جمعيات وتعاونيات واتحادات المزارعين.
- دعم إنشاء وتقوية جمعيات وتعاونيات واتحادات المرأة في الريف.
- دعم إنشاء وتقوية جمعيات وتعاونيات الشباب في الريف.
- دعم إنشاء وتقوية جمعيات وتعاونيات واتحادات المهنيين والتخصصيين.
- دعم إنشاء وتقوية اللجان الشعبية (الجدار، التكافل، المرصد).

ومن اجل تحقيق الهدف الاستراتيجي الثالث فقد تم العمل على تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

- تعزيز قيم المجتمع المدني وتفعيل دور مؤسساته.
- تعزيز قواعد السلام المبني على العدل والحرية.
- تفعيل وتوطيد التعاون مع كافة الأطراف والقوى المؤثرة ذات العلاقة محليا.
- تعزيز قيم العمل التطوعي.
- المساهمة في رسم السياسات والأنظمة والقوانين وتطبيقها.

ولقد تم تنظيم عمل الإغاثة الزراعية عن طريق ثمانية برامج فرعية ، حيث يعمل كل برنامج فرعي على واحدة أو أكثر من الأهداف المحددة التي تم ذكرها سابقا وهي كالأتي:

1 – البرنامج الفرعي الخاص بالإرشاد الزراعي / المهندسين الزراعيين.

2 – البرنامج الفرعي الخاص بتفعيل دور المرأة في المجتمع.

3 – البرنامج الفرعي الخاص بالتوفير والتسليف.

4 – البرنامج الفرعي الخاص بتجمعات وجمعيات المزارعين.

5 – البرامج الفرعي الخاص بالشباب و العمل التطوعي.

6 – البرنامج الفرعي الخاص بالمجتمع المدني.

7 – البرنامج الفرعي الخاص بالتكافل الاجتماعي.

8 – البرنامج الفرعي الخاص بتطوير الأراضي.

وكنتيجة للعمل في البرامج الفرعية المذكورة ، يمكن سرد النتائج و المخرجات كالآتي:

1 – عقد 234 دورة تدريبية قامت بتغطية موضوعات متنوعة من التنمية في مجال الزراعة والبيئة وبناء القدرات و التمكين. وقد استفاد من تلك الدورات 3,703 مزارعا وشابا وامرأة.

2 – تم عقد 1,545 ورشة عمل لتغطية نطاق واسع من الموضوعات مثل حقوق المرأة، أهمية العمل التطوعي، الشباب، أهمية اتحاد التوفير والتسليف التخصصي، تمكين المرأة، وقد شارك في تلك الورش عشرة آلاف فرد.

3 – وصلت 22 امرأة لمناصب صنع القرار داخل مجتمعاتهن.

4 – أثناء تنفيذ البرنامج، تم إصدار 20 نشرة صغيرة وكتيب بأكثر من 39,000 نسخة، وقد غطت تلك الكتيبات والنشرات بعض الموضوعات مثل الزراعة العضوية، الإدارة المتكاملة للآفات، الري وإدارة موارد المياه، بعض الموضوعات الاجتماعية الأخرى.

5 – بث حوالي 33 ومضة تلفزيونية وإجراء مقابلات تختص بموضوعات الشباب و المجتمع المدني.

6 – تم انعقاد 12 حملة للضغط والمناصرة في الموضوعات التي تختص بالشباب والمجتمع المدني.

7 – تم تنظيم 30 معسكرا محليا ومعسكرين دوليين للشباب والطلبة أثناء فترة الصيف.

8 – تم توفير 138,860 مترا مكعبا إضافية وذلك من أجل الأغراض الزراعية والمنزلية عن طريق بناء 606 بئر جمع ، 128 بركة أسمنتية و خزانات معدنية.

9 – فتح 30.5 كم من الطرق الزراعية لخدمة 1,099 دونم من الأراضي الزراعية لصالح 555 مزارعا.

10 – تم استصلاح 2,955 دونم من الأرضي الجبلية الهامشية أو التي دمرها الإسرائيليين وتم تحويلها إلى أرض صالحة للزراعة.

11 – تم تحويل 300 مزرعة إلى مزارع عضوية (استخدام آمن للمبيدات الحشرية) ، بالإضافة إلى الدعم الممنوح لمائة مزرعة لكي يتسنى

تحويلها.

12 – تم منح القروض إلى 1,261 مزارع وامرأة (312 امرأة) من أجل تطوير أعمالهم ، وقد تم تقدير قيمة القروض ب2.8 مليون يورو.

13 – إعداد وتجهيز 16 مركزا للنساء والشباب والمزارعين، منها 14 مركزا لصالح النساء.

14 – تم تطوير265حديقة منزلية حيث أدت إلى تحسين الاستهلاك الغذائي لـ 1,850 فرد ضمن 265 أسرة.

15 – تطوير الأنظمة المالية والإدارية ل 34 جمعية تعاونية للمزارعين و النساء ، منها 12 جمعية تعاونية نسوية للتوفير والتسليف.

16 – إقامة محطتين جماعيتين و 13 محطة فردية مياه الصرف الصحي والتي قد وفرت حوالي 12,000 متر مكعب من مياه الصرف المعالجة بهدف الاستخدام في الزراعة.

17 – إصلاح و توسعة 4 شبكات جماعية للري لصالح حوالي 220 من المزارعين ، حيث كان طول مواسير الري التي أضيفت أكثر من 18.6 كم من أحجام متنوعة.

18 – ضمان حوالي 72,000 يوم عمل كوظائف مؤقتة لصالح حوالي 10,300 فرد من العمال العاطلين.

19 – تخريج 40 مهندساً زراعياً حديثي التخرج بعد قضاء تسعة أشهر ضمن دورة تدريبية قامت بتغطية مواد زراعية و تنموية متنوعة.

تم تنفيذ جميع المخرجات و النتائج المذكورة أعلاه في كل من الضفة الغربية وغزة ، وغطت كافة المحافظات في الأراضي الفلسطينية. وقد استهدفت الأنشطة المنفذة ثلاث مجموعات رئيسية وهم المزارعون والنساء والشباب. وقد تم تقديم المساعدة لكل من الأفراد والجمعيات (الجمعيات التعاونية، الجمعيات الخيرية ، المجموعات غير الرسمية).

رابعاً: بيئة و ترتيبات تنفيذ الأنشطة

1 – بيئة المشروع

أ) البيئة العامة للبرنامج

لقد كان عام 2006 عاماً استثنائيا بالنسبة للشعب الفلسطيني ، فقد شهد عدداً من الأحداث التي كان لها التأثير الخطير على كافة قطاعات المجتمع والذي أثّر على أعمال الإغاثة الزراعية وانجازات برنامجها ككل. وبهذا الصدد ، فقد كانت الانتخابات الفلسطينية ونجاح حركة حماس في الحصول على الأغلبية العظمى في المجلس التشريعي حدثا هاما للغاية وكان له تأثير كبير على جميع نواحي حياة الشعب الفلسطيني. وكان التأثير المباشر لذلك النجاح هو مقاطعة الحكومة، ولقد كان للمقاطعة المفروضة تأثيرات اقتصادية وسياسية كارثية شعرت بها قطاعات واسعة من السكان والموظفين على وجه الخصوص. ولقد تأثرت النساء بدرجة كبيرة بذلك الحصار حيث انخفض نصيب المرأة في القوة العاملة من 10 % إلى 5 %.

ونتيجة لرفض إسرائيل أن تدفع للحكومة عوائد الضرائب التي تقوم بجبايتها نيابة عن السلطة ، لم تتمكن السلطة الفلسطينية من صرف رواتب الموظفين. بشكل عام يمكننا وصف الموقف في الأراضي الفلسطينية على النحو الآتي:

- فقد معظم الأفراد في الأراضي الفلسطينية مواردهم وكذلك مدخراتهم ، ويوجد أكثر من 68 % معرضين للخطر و يعيشون تحت خط الفقر، أصبحت أحوال المعيشة أسوأ نتيجة للحصار الكامل الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي، وكنتيجة للإضراب الذي بدأ في شهر أيلول (سبتمبر) عام 2006 قام به جميع الموظفين بالقطاعات الحكومية احتجاجا على عدم صرف رواتبهم عن أخر تسعة أشهر.
- إن عدم الاتفاق السياسي بين أكبر حزبين (حماس وفتح) أدى إلى تدهور الحالة السياسية والاقتصادية ، بالإضافة إلى زيادة معاناة الشعب.
- لقد أثر تدهور الحالة الأمنية خاصة في قطاع غزة على جميع نواحي الحياة للشعب.
- تقليل حجم الدعم من المانحين الدوليين للشعب الفلسطيني والذي يختص بأغراض التنمية وفي معظم الأحيان يكون الدعم قاصراً على المساعدات الإنسانية.
- التدهور المستمر في جودة و كمية الخدمات العامة والبنية الأساسية.
- ارتفاع في معدل الفقر ، فقد أظهرت معظم الإحصائيات إن معدل الفقر أكثر من 63 % . ففي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2006 ، وصلت النسبة المئوية للفلسطينيين الذين وقعوا تحت خط

الفقر إلى 68 % من عدد السكان. والجدير بالذكر أن معدل الفقر يتركز في العائلات الريفية الذين يعتمدون على الإنتاج الزراعي لضمان حياتهم.

- لقد تفاقم الموقف في الريف الفلسطيني نتيجة للسياسات والإجراءات التعسفية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي ، وقد ظهر ذلك في تقييد تحركات المواطنين الفلسطينيين خاصة في المقاطعات الشمالية للضفة الغربية.
- إن الإضراب العام الذي نفّذ ه العمال و الموظفون في جميع وزارات السلطة الفلسطينية هو أحد أكثر التطورات المأساوية على المستوى الوطني والذي نتج بسبب عدم مقدرة الحكومة صرف رواتب الموظفين ، وقد تسبب ذلك في الشلل العام لتلك الوزارات وأثّر على حياة جميع الفلسطينيين.

وقد شهد عام 2006 أيضا غارات وتوغلاً متكرراً لفترات طويلة من القوات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية وخاصة في غزة ، وقد استمرت التداعيات السلبية للانسحاب ذي الجانب الواحد من غزة وأجزاء صغيرة من شمال الضفة الغربية في الزيادة. وأصبحت غزة بمثابة سجن كبير وباتت التحركات من شمال الضفة الغربية إلى الأجزاء الأخرى في الأراضي الفلسطينية صعبة للغاية.

وقد أثّرت جميع تلك الظروف على أعمال الإغاثة الزراعية، وكان لها آثار متنوعة على العناصر المختلفة من البرنامج، وأدت تلك المواقف الصعبة إلى الزيادة الكبيرة في طلب الخدمات المتنوعة التي تقوم الإغاثة بتوفيرها. وكان ذلك واضحا في الأنشطة التي تسعى إلى تحسين الأمن الغذائي على المستوى المنزلي (الهدف الاستراتيجي الأول)، وقد أجبر ذلك الجمعية على تقليل مساهمات المجتمع في تكلفة تنفيذ الأنشطة المتنوعة من 25 % في الضفة الغربية إلى 15 % ، وتم تقليل تلك المساهمة في غزة إلى 5 %. وأثر الإضراب الذي نفّذه موظفو الحكومة على أكثر من عنصر بالبرنامج ، ومثال لذلك هو الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة (VAT) أو عدم إمكانية انعقاد لقاءات الجمعية العامة للتوفير والتسليف والذي نتج عنه التأخير في التصديق على البيانات المالية الخاصة بهم. ولقد تأثر أيضا برنامج التوفير والتسليف بالنسبة للمرأة بارتفاع معدل الفقر وإضراب موظفي الحكومة وعدم قدرة الحكومة على صرف رواتب موظفيها ، وقد انخفض عدد المنتسبات الجدد للبرنامج بنسبة 75 % مقارنة بعام 2005، وكانت تسديد النساء للأسهم في عام 2006 يقارب 55 % فقط مقارنة بالعام 2005.

ب)البيئة المحلية للبرنامج

إن الأحداث أو الإجراءات المختلفة التي تم اتخاذها بواسطة السلطة الوطنية الفلسطينية أو التي تمت على المستوى الدولي لها تأثيرات متفاوتة على المحافظات الفلسطينية المختلفة، ونتج عنها تأثيرات متباينة على أجزاء البرنامج المختلفة. لقد كان للانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من غزة وشمال الضفة الغربية نتائج سلبية تمثلت في تقييد الحركة وصعوبات كبرى في تسويق المنتجات واستيراد مدخلات الإنتاج الزراعية. وكان تأثيرها في غزة أكثر مأساوية.

كذلك نتج عن تقليل صادرات غزة إلى إسرائيل ضعف سعة الإنتاج المحلي والحد من الإيرادات وزيادة الاعتماد على الواردات من إسرائيل (اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، في خريف عام 2006).

وقد أدى إغلاق قطاع غزة ووضع القيود على واردات بعض مواد البناء إلى زيادة إضافية في أسعار الحديد

والصلب إضافة للزيادة في الأسعار على المستوى الدولي الناتج عن زيادة الطلب، وأثر ذلك سلبيا على تكلفة تنفيذ بعض الأنشطة (البرك الأسمنتية). ويعتبر نقص الحصمة مثالا آخر. حيث أدى هذا الشح إلى ارتفاع تكلفة الطرق الزراعية في غزة بحوالي 30 %. وقد تسبب إغلاق قطاع غزة بعد الانسحاب ذو الجانب الواحد و الغارات المتكررة في تأخير تنفيذ أنشطة البرنامج المتنوعة التي تعتمد على استيراد المواد (الخزانات المعدنية، محطات معالجة مياه الصرف).

أصبحت الغارات العسكرية الإسرائيلية على القرى في كل من محافظتي جنين و طولكرم متكررة بشكل ملحوظ. وصار مستوى البطالة الذي كان مرتفعا جدا في جميع الأراضي الفلسطينية (كان معدل البطالة في الربعين الأول والثاني من عام 2006 يقارب 32.5 %) أعلى في قطاع غزة والمحافظات التي تأثرت بالانسحاب الأحادي الجانب. وأصبحت الهجرة الداخلية للعمال من المحافظات الشمالية إلى رام الله واضحة للغاية. وتعتبر كل من مدينتي نابلس و غزة أكثر المتضررين.

قامت الإغاثة الزراعية في حالات عديدة باستنهاض التكافل الاجتماعي من أجل إجراء دفع هذه المساهمات ذات المنفعة نيابة عن النساء اللائي يعانين من الفقر المدقع ويتكفلن بأسرهن إذ بدون ذلك لم يكن يتسنَّ لهن الاستفادة من هذا النشاط. في بعض الحالات الأخرى ، توقف المزارعين عن أداء عمليات استصلاح أراضيهم وذلك بعد وقوع الاختيار عليهم ، وتم استبدالهم بأولئك الذين جاءوا بعدهم في قائمة الترتيب. وقد توقف 21 مزارعا من إجمالي عدد 187 متقدماً لاستصلاح الأراضي واستنكفوا عن الاستمرار في استصلاح أراضيهم.

وتعتبر محافظات قطاع غزة هي المحافظات الوحيدة التي سنحت لها الفرصة للانتفاع من دعم الإغاثة الزراعية لمصدري الورود. وقد بدأ موسم التصدير بنجاح بالرغم من العوائق الكثيرة، وقد كان لجهود الضغط والمناصرة من قبل الممثلية الهولندية لدى السلطة أهمية خاصة من هذا المجال. وينطبق ذلك على قطاع تصدير الخضروات الذي تم تنفيذه في غزة ووادي الأردن فقط.

أصبح الاقتصاد المنزلي الملاذ الأخير لمعظم سكان الريف في الأراضي الفلسطينية، وقد حث هذا معظم العائلات الريفية لإعادة توجيه مصادرهم الخاصة من أجل تأمين معيشتهم. وأصبح ذلك واضحا جدا أثناء تنفيذ البرنامج وتم انعكاسه عن طريق عدد كبير من الطلبات التي تم استلامها عقب الإعلان عن المشاريع في الأماكن المستهدفة.

ج) العقبات الرئيسية التي تمت مواجهتها أثناء فترة التنفيذ

- ارتفاع أسعار الوقود وكان لذلك أثر على كافة مزودي الخدمات مثل أعمال الماكينات، النقل.. الخ.
- نقص في المواد الخاصة بالبناء ، كمواد بناء الأسيجة ، وسائل الري، وذلك بسبب القيود المفروضة على تلك المواد في معبر المنطار وقنوات الاستيراد الأخرى.
- نقص في مواد رصف الطرق والذي نتج عنة تأخير تأهيل الطرق الزراعية في قطاع غزة.

- أدى موسم جني الزيتون وشهر رمضان إلى عرقلة الانجازات المتنوعة للأنشطة المخططة.
- نتج عن الغارات المتكررة للقوات العسكرية الإسرائيلية تدمير جزء من المناطق المستصلحة في قطاع غزة (بيت حانون) و شبكات الري في خان يونس ، كما أدى إلى تغيير مكان محطات معالجة الصرف الصحي مرتين. جميع المعدات الخاصة بالإغاثة الزراعية وبرنامج التوفير والتسليف تم تدميرها أثناء الغارات الإسرائيلية العنيفة على بيت حانون.
- صعوبة التحركات التي أدت إلى زيادة العبء على المشرفين الميدانيين وارتفاع تكلفة تنقلاتهم.
- عدم قدرة عدد كبير من المزارعين على دفع مساهمتهم المالية في المشروعات. ونتيجة للوضع الاقتصادي القاسي لدى المزارعين فقد كان معظمهم متردداً عن التقدم بطلبات لاستصلاح أراضيهم وبناء آبار الجمع بما أن ذلك يتطلب 25 % كمساهمة. لذا ومن أجل التغلب على ذلك العائق ، قامت الإغاثة الزراعية بتشجيع المقاولين لتوظيف المستفيدين كعمال في بعض الأنشطة مثل بناء آبار الجمع واستصلاح الأراضي حتى يتمكن المزارعون الفقراء من المشاركة في هذه المشروعات على أن يقدموا مشاركتهم في صورة العمالة. وذلك كي لا تحصر الإغاثة دعمها في المزارعين الأكثر غنى والذين يمكنهم دفع مساهماتهم المالية بسهولة.

لم يتم النظر لدمج أفرع شمال الضفة الغربية، غزة، وأفرع الوسط بنفس الطريقة في هذه الأفرع ، فقد قوبل ذلك باستحسان في الفرع الشمالي، وعلى النقيض من ذلك قوبل ببعض المخاوف في فرع الوسط وغزة.

2 – التغير الحاصل على مشاركة الأطراف الفاعلة

غطى برنامج الإغاثة الزراعية نطاقاً واسعاً من الأنشطة حيث تضمن عددا كبيرا من المساهمين، وتتشابك تلك الأنشطة مع عدد من الوزارات و الوكالات الحكومية، كوزارة الزراعة، وزارة العمل، وزارة الحكومات المحلية، وزارة المالية، وزارة الداخلية، سلطة المياه الفلسطينية، ووكالة جودة البيئة الفلسطينية.

عموماً، فإن العلاقة بين الإغاثة الزراعية وتلك الوزارات يسودها التعاون المشترك بالإضافة إلى دعمهم لأنشطة الإغاثة الزراعية، وقد كان عدد كبير منهم أعضاء في لجان توجيهية لعدد من المشروعات (وزارة الزراعة، مصلحة المياه الفلسطينية، وكالة جودة البيئة الفلسطينية)، وكان للوزارات الأخرى (وزارة المالية، وزارة العمل، وزارة الداخلية) دور يعتمد على المتابعة. ونتيجة لإضراب موظفي الحكومة، أصبحت مشاركتهم أقل أهمية ، فقد أدى ذلك الإضراب إلى التأثير السلبي على أعمال الإغاثة الزراعية من حيث تأخير بعض الأعمال وتأخير الدفع لموردي البضائع والخدمات.

يعتبر الممولون أيضا من ضمن الأطراف الفاعلة ذات الأهمية الكبيرة. ونتيجة للأحوال الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة للشعب الفلسطيني، تم توجيه التمويل الوارد من الممولين نحو المساعدات الإنسانية الطارئة التي لم تُبقِ إلا القليل من التمويل لأغراض التنمية. وقد صاحب ذلك انضمام عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية الأوروبية والتي بدأت أنشطتها داخل الأراضي الفلسطينية دون إجراء تنسيق يذكر مع المنظمات غير الحكومية المحلية ، ولكن بعض المنظمات غير الحكومية الأوروبية استمر في إجراء التنسيق والتعاون مع

المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. وقد تأثرت أيضا أعمال مجموعة عمل القطاع الزراعي بالمقاطعة التي فُرضت على السلطة الفلسطينية وذلك بعد قيام حماس بتشكيل الحكومة.

وقد كانت هناك مشاركات أكثر حيوية لبعض مكاتب المندوبين الأوروبيين في مجال الضغط والمناصرة من أجل تخفيف الإجراءات المعيقة التي تم فرضها على الصادرات و الواردات الخاصة بالبضائع من خلال معبر كارني (مثل مكتب الممثلية الهولندية) ، وكان لذلك تأثير ايجابي للغاية أثناء العام الماضي خاصة أثناء النصف الثاني من العام.

ولقد كان للمنظمات المجتمعية التي تعمل في المناطق الريفية انخراط كبير في تنفيذ برنامج الإغاثة الزراعية، وقد اعتبرتهم الإغاثة الزراعية شركاء اجتماعيين ويُعد دورهم مقرِّرا في تحديد أنشطة المشروعات، وفي اختيار المستفيدين من هذه الأنشطة ومتابعة تنفيذ عدد كبير من الأنشطة في مجال تطوير الأراضي ، والصرف الصحي في الريف ، وشبكات الري ، وأنشطة التوفير والتسليف الادخار... الخ. يساهم تعاون الإغاثة الزراعية مع تلك المنظمات القاعدية في بناء قدرة تلك المنظمات وتحسين كفاءتها في تنفيذ المشروعات التنموية والإنسانية من أجل خدمة مجتمعاتهم.

عقب إجراء الانتخابات المحلية (المجالس القروية والبلديات)، أصبحت تلك المجالس شريكاً هاماً للإغاثة الزراعية، كما أصبحت منظمات مثل اتحاد المزارعين الفلسطينيين، جمعية تنمية الشباب، جمعية تنمية المرأة الريفية أعضاء دائمين في لجان المشروعات بالقرى وتعد من الأطراف الفاعلة أيضا لتنفيذ المشروعات التنموية والإنسانية المتنوعة.

بالإضافة إلى كل هؤلاء من المساهمين، تعد بعض المنظمات غير الحكومية الأخرى الوطنية و الدولية والتي تعمل داخل الأراضي الفلسطينية من الأطراف الفاعلة الهامة، فهناك علاقة تعاون و تنسيق، و في بعض الأحيان منافسة، على الموارد المالية بينهم و بين الإغاثة الزراعية. وقد ساعد التعاون والتنسيق في تجنب ازدواج الجهود وإهدار الموارد، وبهذا الصدد فقد تم تسجيل تعاون بارز بين الإغاثة الزراعية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في القطاع الزراعي (شمع).

3 – تحليل فئات المستفيدين

لقد تم توزيع المنتفعين من أنشطة برنامج الإغاثة الزراعية على الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتم تنفيذ أنشطة الإغاثة الزراعية داخل 178 قرية ومدن صغيرة ومعسكرات للاجئين. وتم تقسيم المستفيدين في تلك المناطق إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

أ) المزارعون

ينقسم هؤلاء إلى فئتين أساسيتين، وهم المزارعون الذين يعتمدوا على مياه الأمطار للزراعة و المزارعون الذين يعتمدون على الزراعة المروية. وعادة ما يكون المستفيدون بالزراعة على مياه الأمطار من مزارعين صغار إلى متوسطين ولهم ملكية أراضي تتراوح بين بضعة دنمات (كسور من الهكتار) إلى أقل من 2 هكتار، ويملك عدد قليل جدا منهم حتى 5 هكتار. ويعتبر المزارعون المستفيدون من الزراعة على مياه

الأمطار أن الزراعة هي المورد الثانوي للدخل بينما يعتبرها المزارعون المستفيدون من الزراعة المروية على أنها المورد الأساسي للدخل. وبالنسبة للمزارعين الذين يستخدموا مياه الري في الزراعة ، فان الغالبية العظمى منهم يملك أقل من 1 هكتار، ومن ضمن أولئك المزارعين، استهدفت الإغاثة الزراعية لأول مرّة المزارعين الذين يعملون في مجال التصدير خاصة مزارعي الزهور بقطاع غزة، والمزارعين الذين يقوموا بزراعة الخضراوات وتصديرها في قطاع غزة ووادي الأردن. يعتبر معظم المزارعين صغارا إذ لا تزيد ممتلكاتهم عن 1 هكتار واحد أو أقل مع استثناءات محدودة جدا.

ب) المرأة الريفية

تلك هي المجموعة الرئيسية الثانية التي تستهدفها الإغاثة الزراعية. وتعيش معظم هؤلاء النساء في مناطق ريفية أو على أطراف المدن أو يعشن في المدن الصغيرة، ويعيش بعض من أولئك النساء في معسكرات اللاجئين في غزة. وتعمل الإغاثة الزراعية من أجلهم في برنامجين فرعيين، هما برنامج التمكين الاجتماعي وبرنامج التمكين الاقتصادي. ومعظم هؤلاء النساء ربات منازل ويعانين من البطالة والتهميش.

ج) الشباب

تلك هي المجموعة الرئيسية الثالثة المستهدفة ، وقد بدأت الإغاثة الزراعية العمل مع هذه المجموعة متأخرا مقارنة

بالمجموعتين السابقتين. وضمن هذه المجموعة، استهدفت الإغاثة الزراعية الشباب الصغير العاطل عن العمل والطلبة في المدارس الثانوية والجامعات، والغالبية العظمى من هؤلاء هم من شباب الريف.

وينقسم المستفيدون من المجموعات الثلاث المستهدفة المذكورة أعلاه إلى أفراد أو منظمات تقوم بخدمة المجتمع، سواء كانت رسمية أو غير رسمية. وتنقسم المنظمات الرسمية التي تقوم بخدمة المجتمع إلى جمعيات تعاونية أو جمعيات خيرية، أما المنظمات غير الرسمية فتشتمل على لجان المجموعات المتخصصة ومجموعات التنمية. وتعمل المنظمات المجتمعية القاعدية في مجال المياه ومجموعات التوفير والتسليف (النساء و المزارعين) والجمعيات التعاونية الزراعية المتخصصة، وتقوم هذه الجمعيات التعاونية بتغطية كل من الإنتاج النباتي والحيواني.

4 – إجراءات تنفيذ الأنشطة

يتضمن البرنامج التي تقوم بتنفيذه الإغاثة الزراعية عدداً كبيراً من المشروعات التي يتم تمويلها عن طريق عدد كبير من المولين وبالتعاون مع عدد من الشركاء المحليين والدوليين. ولدى كل من هؤلاء لوائحه وأسلوبه الذي أجبر الإغاثة الزراعية على اتخاذ إجراءات إدارية ومالية ديناميكية مرنة، لكي تمكنها من الاستجابة لكل المتطلبات. وتعتبر الإجراءات التنظيمية والتنفيذية واضحة تماما ما جعلها قادرة على اختيار التقنيات المناسبة واستخدام المتاح منها بطريقة ناجحة.

أ) عناصر القوة والضعف في استراتيجية التنفيذ

تعتمد إستراتيجية التنفيذ التي تم وضعها بواسطة الإغاثة الزراعية لجميع أنشطة البرنامج على عدد من المبادئ هي:

- **المشاركة:** يشارك المنتفعون من خلال اللجان المنتدبة عن طريق الانتخاب في جميع خطوات التنفيذ بدءا من الإعلان عن المشروع ، مروراً باختيار المستفيدين ، واختيار مزودي الخدمة ونهاية العمل.
- **الشفافية و المنافسة الحرة:** يشمل ذلك جميع إجراءات التنفيذ ، اختيار المنتفعين، إجراءات العقود الفرعية، مراقبة جودة الخدمات المتوفرة، وسائل البنية التحتية التي تم إنشاؤها. وقد تم توثيق كل ذلك في أدلة العمل التي أعدت لمعظم المشاريع. ويتم اختيار المستفيدين من معظم مشروعات البرنامج في ورش عمل مفتوحة تضم جميع المتقدمين على أن تتسم المناقصة بالشفافية التي توفر المنافسة الحرة والفرص المتساوية. يتم طرح العطاءات بشكل شفاف يضمن التنافس الحر للمقاولين. وبناءا على حجم العقودات ، فإنه إما أن يكون التعاقد عن طريق التفاوض المباشر في حالة العقود الصغيرة أو عن طريق المناقصة الدولية المفتوحة في حالة العقود الكبيرة.
- **الإنصاف:** يعتبر الإنصاف والتوزيع العادل للخدمات المقدّمة للمجموعات المستفيدة للإغاثة الزراعية مبدءاً موجهاً للعمل. تعمل الإغاثة الزراعية لضمان الوصول للموارد بطريقة عادلة للجنسين دون أدنى تفرقة ، كما أنها لا تسمح بأي تفرقة بناء على الديانة أو الانتساب السياسي للمستفيدين.

- **المساءلة:** تشعر الإغاثة الزراعية بأنها موضع مساءلة من قبل المستفيدين والمجتمع والمولين، لذا قد قامت الإغاثة الزراعية بتطوير أنظمتها المالية والإدارية للاستجابة لذلك، كما قامت بتطوير أدلة العمل لجميع الأنشطة من أجل ضمان ذلك.

تشكل تلك المبادئ نقاط القوة والضعف لإستراتيجية التنفيذ. إن مشاركة المستفيدين يشجع على الشعور بالملكية والتي تعد ركيزة غاية في الأهمية لضمان استدامة المنفعة من المشروعات التي تم تنفيذها، تلك المشاركة تقوم أيضا بترسيخ و زيادة المصداقية الاجتماعية للإغاثة الزراعية والرضا الكامل للمستفيدين، و أخيرا ترسيخ الشرعية الاجتماعية.

تعتبر الشفافية و المنافسة الحرة أثناء إجراءات المناقصة نقطة قوة لأنها تضمن أن يحصل المستفيدون على أفضل الخدمات و البضائع من التمويل المتاح ، وقد منح ذلك نتائج جيدة جدا، وأعطى دفعة للمشتريات الجماعية من المدخلات الزراعية التي تم تنفيذها في إطار مشروع دعم المزارعين الصغار الذين يقوموا بتربية قطعان الحيوانات الداجنة والتي تم تمويلها عن طريق الصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولكن لوحظ ان ذلك يؤدي في بعض الأحيان إلى ارتفاع أسعار السلع و الخدمات. ويعد ذلك صحيحا في مشروع MEDWA بإجراءات المناقصة الدولية. وقد نتج عن الإجراءات المعقدة لعمليات المناقصة الدولية المفتوحة تأخير تنفيذ بعض الأنشطة المخططة بواسطة الاتحاد الأوروبي.

ب) الإجراءات التنظيمية و التنفيذية

لقد بذلت الإغاثة الزراعية أقصى جهد ممكن لضمان التنفيذ الناجح لهذا المشروع حيث قامت على المستوى التنظيمي بـ:

- **تعيين طاقم عمل مؤهل:** يوجد لدى الإغاثة الزراعية مجموعة من الموظفين ذوي الخبرة العالية وعلى نطاق واسع من التخصصات التي يتطلبها البرنامج. وفي حالة نقص كفاءة معينة، لا تتردد الجمعية في الاستعانة بالسوق المحلي أو العالمي لضمان تغطية ذلك.

- **إعداد أدلة العمل للمشاريع:** يتم إعداد أدلة العمل للمشاريع إذا كانت قيمة المشروع تساوي 30,000 يورو أو تزيد عن ذلك.
- **إعداد نظام المعلومات الإدارية للمشاريع:** وذلك يعد جزءا من نظام المعلومات الإدارية التي وضعتها الإغاثة الزراعية ضمن منظومة العمل في منتصف عام 2006. يتيح ذلك لمديري ومنسقي المشروعات التدخل في الوقت الصحيح لضمان تنفيذ المشروعات في أفضل الأحوال.
- **الإعلان عن المشاريع للجمهور باستخدام جميع الوسائل الممكنة**: تستخدم جميع الوسائل المتاحة للإعلان عن أنشطة المشروعات لضمان وصول المعلومات المتعلقة بكل مشروع إلى المستفيدين المحتملين، وذلك لضمان المنافسة الحرة بأقصى درجات الشفافية، ويشمل ذلك لافتات مكتوبة يتم تثبيتها فى الأماكن العامة بالقرى، واستخدام مكبرات الصوت في المساجد ، عقد ورش عمل بالقرى حيث تتم دعوة الأفراد المهتمين لذلك.
- **تشكيل اللجان المحلية:** يؤدي تشكيل هذه اللجان دورا هاما لمتابعة ومراقبة الأنشطة بالإضافة إلى المشاركة في اختيار المستفيدين بأقصى درجات الشفافية والمنافسة الحرة.
- **إعطاء أهمية خاصة للنوع الاجتماعي:** لضمان مشاركة النساء الفاعلة.
- **عمليات المناقصات و التدابير.**
- **التحقق من مستوى الإشباع للمنتفعين:** بخصوص الخدمات التي تم تسليمها.

ج) عناصر نجاح و محددات استخدام التكنولوجيا:

تعتبر معظم أوجه التكنولوجيا اللازمة لتنفيذ المشروع والمعروفة لدى المزارعين متاحة في أسواقنا المحلية. تعتبر جميع الأدوات والوسائل غير ضارة بالبيئة ويضمن استخدامها حماية الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه ، وعلى وجه الخصوص تلك التي تمنع انجراف التربة وتزيد من خصوبة الأراضي. الأنشطة التي تهدف إلى زيادة مهارة الفئات المستهدفة إلى جانب تحسين منهجية التنفيذ ستساهم بالارتقاء بالقدرات الفنية والإدارية في مجالات الزراعة العضوية، إدارة موارد الري والمياه ، الإدارة المتكاملة للمبيدات الحشرية لهذه المجموعات و الشركاء. ويعتبر استخدام مقياس قوة الشد في جدولة مياه الري ممارسة جديدة لأغلبية مزارعي الري و يتم شرح ذلك وتوضيحه باستفاضة أثناء إجراء الدورات التدريبية الخاصة بالري. ويعتبر مفهوم «الزراعة كعمل تجاري» مفهوماً جديداً لأغلبية المزارعين ، والتعامل مع جميع الأنشطة الزراعية كعمل تجاري سوف يرتقي بأعمالهم بجانب قدراتهم الإدارية. ولقد خاضت الإغاثة الزراعية في عام 2006 مجالاً جديداً حيث بدأت في تنفيذ المشروعات التي تستهدف المزارعين بغرض تصدير الورود والخضراوات، ويتطلب ذلك خبرة معينة لم تكن متوفرة لدى طواقم الإغاثة الزراعية. إلا أن الإغاثة الزراعية نجحت في التغلب على الصعوبات التي واجهتها من خلال التعاقد الخارجي، كما قامت الإغاثة الزراعية بالتعاقد على خدمات أخرى بهدف رفع قدراتها الإدارية والمالية.

5 – ترتيبات المتابعة والمراقبة

لقد قام مسؤول التخطيط والتنمية في الإغاثة الزراعية بدور مدقق الحسابات الداخلي أثناء عام 2006، فقد منح الدعم الجيد للإدارة العليا من أجل الارتقاء بمتابعة المشروعات المختلفة. لقد أصبح إعداد خطة التقييم و المتابعة حتميا لعدد متزايد من المشروعات التي يتم تنفيذها في إطار برنامج الجمعية، كما اعتمدت تلك الأنظمة في المقام الأول على أسلوب إدارة سلسلة النتائج الذي يسمح بمتابعة قريبة ومساءلة أفضل وشفافية أكبر أثناء التنفيذ.

وقد تم تنظيم عدد من مهام المتابعة لبعض المشروعات المعينة (مثل مشروع MEDWA) ، كما تم تعيين طاقم متابعة داخلية لصالح المشروعات الكبيرة كمشروع "تحسين مستوى المعيشة في الأراضي الفلسطينية في شمال الضفة الغربية وقطاع غزة" الذي موّلته المثلية الهولندية .

بسبب الدور الحيوي لعملية المتابعة ، فقد قام مدير المشروع بتعيين مسؤول واحد لأجراء المتابعة الداخلية، ولهذا الغرض تم عمل نماذج مختلفة لتتبع الأتي:

- **الشفافية أثناء الإعلان ، اختيار المستفيدين ، المزايدات و تحرير العقود...الخ.**
- **مشاركة اللجان المحلية أثناء اختيار المستفيدين النهائيين ، المزايدات و تحرير العقود ، متابعة تنفيذ المشروع ، تسليم الخدمات والإمدادات المتعاقد عليها ...الخ.**
- **درجة وثاقة الصلة بين الخدمات المخططة ومتطلباتهم.**
- **تفهم المتقدمين غير المختارين للقرار المتخذ عن طريق اللجان المحلية.**
- **الرضا الكامل للمنتفعين النهائيين بخصوص تنفيذ المشروع.**
- **استخدام الموارد المتاحة (بكفاءة).**
- **تحقيق النتائج المتوقعة وأهداف المشروع.**
- **تتبع اثر المشروع على مستوى الفرد و القرية.**

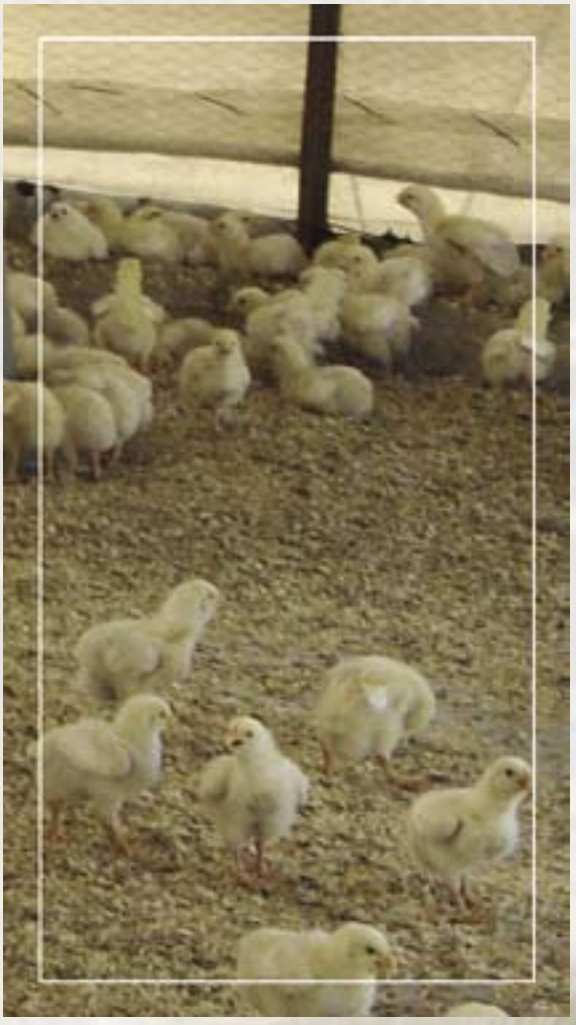

خامساً: الأداء في البرنامج

1 – الوسائل المخططة والمستخدمة

أ) المشكلات التي تمت مواجهتها أثناء اكتساب الوسائل

كان العام الماضي واحدا من أصعب الأعوام بالنسبة للشعب الفلسطيني عامة وأيضا بالنسبة للمجموعات المستفيدة من برنامج الإغاثة الزراعية لتنمية الريف ، وتتلخص المشكلات التي تمت مواجهتها أثناء اكتساب الوسائل بالآتي:

- **الظروف المحلية:** لقد أثر التدهور في الأوضاع الاقتصادية العامة في الأراضي الفلسطينية على قدرات المستفيدين لدفع مساهماتهم المالية ، أما المشكلة الثانية والتي تعد غاية في الأهمية فهي ادخال المواد الزراعية إلى غزة والذي تأثر تأثرا كبيراً بالحصار الذي حولها إلى سجن كبير ، وقد تضمن ذلك الأسمدة ، المبيدات الحشرية ، أشتال ومواد التغليف بالإضافة إلى معظم المواد الزراعية. ولوحظ أيضا ارتفاع كبير في أسعار مواد رصف الطرق ومواد البناء الأخرى في غزة تأثراً بغلق معبر كارني، وقد نتج عن ذلك ارتفاع تكلفة التنفيذ.
- **تغيرات في السوق الدولي:** شهد العام الماضي أيضا ارتفاعاً حاداً في أسعار العديد من المواد مثل أسعار الوقود التي بالتالي أدت إلى زيادة في تكلفة تشغيل الماكينات. كما ارتفعت أيضا أسعار الحديد الصلب وأثرت بشكل ملحوظ على أسعار تنفيذ منشآت حصاد مياه الأمطار.

ب) المعدات ، الأشغال والإمدادات

شهد العام الماضي توسعاً كبيراً في أعمال الإغاثة الزراعية، وذلك لتغطية مجالات جديدة إضافة إلى المجالات التي سبق وأن عملت بها. وتشمل المعدات التي استأجرتها الإغاثة الزراعية تلك المستعملة في استصلاح الأراضي و فتح الطرق الزراعية و بناء منشآت حصاد مياه الأمطار والتي لم تتغير عن العام الماضي. وبموجب تلك الأعمال ، وهي: جرافات و مطارق هيدروليكية و روافع تعمل بضغط الهواء ومداحل وماكينات أخرى ثقيلة ، مع أن الإمدادات أصبحت إلى حد ما أكثر تنوعا. و بالإضافة إلى المدخلات الزراعية التقليدية التي تعودت الإغاثة الزراعية على شرائها (أشتال أشجار الفاكهة، الأجهزة الخاصة بقياس قوة الشد الرطوبي، البذور، المبيدات الحشرية العضوية)، اضطرت الإغاثة الزراعية إلى شراء مدخلات زراعية جديدة لأول مرة مثل اشتال الزهور والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية الكيماوية. وكان ذلك محصورا على المشروعات التي تشجع الزراعة الربحية على نطاق واسع كجني الأزهار والخضراوات لأغراض التصدير.

ج) الخدمات ذات عقود من الباطن

تنوعت أيضا الخدمات ذات العقود من الباطن فاشتملت على تشكيلة من الأعمال التي تستهدف عددا من الأغراض وتشمل رفع مستوى الوعي والمعرفة (نشرات و كتيبات)، الإعلان عن الممولين (Visibility) ونشر المعلومات (من خلال المواقع الاليكترونية لبعض المشروعات على شبكة المعلومات: MEDWA وGEWAMED). وتعتبر أيضا بعض الخدمات مثل المسح الأولي للأراضي و تقييم و تنمية الخطط الإستراتيجية جزءا من الأعمال التي تعاقدت عليها الإغاثة الزراعية بالإضافة إلى تجهيزات شبكات الري و التدريب وتركيب الخزانات المعدنية و تركيب المحطات الفردية والجماعية لمعالجة مياه الصرف الصحي. و اختلف أسلوب التعاقد على هذه الأعمال بين إجراء مفاوضات مباشرة ومناقصات دولية مفتوحة، وتم تطبيق إجراءات المناقصة المحلية المفتوحة على أغلبية هذه العقود.

2 – الأنشطة المخططة و المنفذة

لقد شهد عام 2006 توسعا هائلا لبرنامج الإغاثة الزراعية في مجال تطوير الأراضي وبعض الأنشطة الأخرى التي تساهم في الارتقاء بالأمن الغذائي على المستوى المنزلي (الهدف الاستراتيجي الأول). ومن ناحية أخرى، واجهت الإغاثة الزراعية بعض الصعوبات في تمويل الأنشطة التي تساهم في انجاز الهدفين الاستراتيجيين الثاني والثالث. هذا وقد تم تأمين ما بين 40 إلى 50 % من التمويل بعد مضي النصف الأول من العام، وقد خلق ذلك بعض الصعوبات في عرض النتائج المنجزة مقارنة بالنتائج المخططة. وللتغلب على تلك الصعوبات ، فقد قررت الإغاثة الزراعية ضم كافة الأنشطة التي سبق تخطيطها في جميع المشروعات الممولة بالخطة حتى نهاية الربع الأخير من عام 2006. وكان جزء من الأنشطة التي تم إدخالها في الخطة جديداً بالنسبة لمجالات عمل الإغاثة الزراعية، وتضم هذه الأنشطة الزراعة الربحية (Agribusiness). كما تدخلت الإغاثة الزراعية لأول مرة لمساعدة المزارعين الذين يعملون في زراعة الورود والخضراوات التي يتم زراعتها بغرض التصدير في المقام الأول.

وقد تراوحت الانجازات في البرامج الفرعية المتنوعة مقارنة بما تم تخطيطه في عام 2006 بين جيدة وممتازة، وتوجد بعض الاستثناءات بسبب الفشل في ضمان تمويل بعض الأنشطة.

وفيما يلي نظرة على الانجازات في البرامج الفرعية المتنوعة:

- **البرنامج الفرعي الخاص بالإرشاد الزراعي/المهندسين الزراعيين:** تراوحت النسبة المئوية لإنجاز الأنشطة المتنوعة بين 0 % (الحلقات المبثوثة عبر التليفزيون و المذياع) إلى 500 % (الدعم المقدم لتحويل المزارع العضوية)، ويعتبر متوسط النسبة المئوية للانجاز حوالي 134 %.
- **البرنامج الفرعي الخاص بتفعيل دور المرأة في المجتمع:** تراوحت النسبة المئوية لانجاز الأنشطة الرئيسية المخططة لهذا البرنامج الفرعي بين 28.6 % (عدد المشروعات المدرة للدخل) و 395.1 % (التعليم المدني من خلال ورش العمل) ، ويعتبر متوسط النسبة المئوية للانجاز حوالي 123 %.
- **البرنامج الفرعي الخاص بالتوفير والتسليف:** تعتبر أقل نسبة مئوية لانجاز النشاط هي 60 % (توفير الدعم المالي للجمعيات التعاونية) ، أما أعلى نسبة مئوية فهي 301 % (عقد ورش العمل في

مختلف الموضوعات). ويصل متوسط النسبة المئوية للانجاز إلى حوالي 141 %.

- **البرنامج الفرعي الخاص بتجمعات وجمعيات المزارعين:** تتراوح النسبة المئوية لانجازات الأنشطة في ذلك البرنامج الفرعي بين 0 % (كتيبات وبرامج تلفزيونية) و 577 % (توفير الدعم إلى المزارعين ليمكنهم من الشراء الجماعي)، ويقدر متوسط النسبة المئوية للانجاز بحوالي 169.6 %.
- **البرنامج الفرعي الخاص بالشباب والعمل التطوعي:** تتراوح النسبة المئوية لانجاز الأنشطة في ذلك البرنامج الفرعي بين 0 % (تنظيم حملات التكافل) و 266.7 % (تنظيم الحملات التطوعية)، ويعتبر متوسط النسبة المئوية للانجاز حوالي 83.4 %.
- **البرنامج الفرعي الخاص بالمجتمع المدني:** تعتبر أقل نسبة مئوية لانجاز النشاط هي 60 % (تنظيم الدورات التدريبية) ، أما أعلى نسبة مئوية فهي 187.4 % (زيارات إرشادية). ويعتبر متوسط النسبة المئوية للانجاز حوالي 126.5 %.
- **البرنامج الفرعي الخاص بالتكافل الاجتماعي:** لقد تم إيقاف ذلك البرنامج ، فقد كانت الأنشطة في ذلك البرنامج الفرعي قاصرة على التدخلات الإنسانية (1,000 سلة طعام ، 1,240 حقيبة إرشادية للطلبة، تبني 8 أسرة) ، لم يتم إجراء أي شيء لمأسسة هذا البرنامج الفرعي.
- **البرنامج الفرعي الخاص بتطوير الأراضي:** تعتبر أقل نسبة مئوية للانجاز هي 47.7 % (فتح الطرق الزراعية) ، أما أعلى نسبة مئوية فهي 314.3 % (التدريب على الموضوعات المختلفة). ويعتبر متوسط النسبة المئوية للانجاز حوالي 142.8 %. ويعد إغلاق معبر كارني عامل تأخير في تنفيذ الطرق في قطاع غزة وهو وراء النسبة المئوية القليلة لانجاز الطرق.

3 – المخرجات والنتائج

تغطي المخرجات والنتائج التمحققة من برنامج الإغاثة الزراعية نطاقاً واسعاً من المجالات التي تتعلق بتنمية الريف و المجتمع المدني و الزراعة ، وقد تم تقسيم هذا إلى ثمانية برامج فرعية صممت لكي تحقق ثلاثة أهداف إستراتيجية رئيسية. يلخص الجدول التالي المخرجات والنتائج التي تم انجازها بواسطة البرامج الفرعية الثمانية بنفس الصيغة في العقد المبرم بين الإغاثة الزراعية وكل من أوكسفام نوفب والمعونة المسيحية (Christian Aid).

موجز المخرجات و المحصلات الخاصة بالبرامج الفرعية للإغاثة الزراعية

البرامج الفرعية	الهدف الاستراتيجي	الهدف المتوسط (الغرض)	النتائج	النتائج الفرعية المخططة (المخرجات) (2006)	النتائج الفرعية (المخرجات) (2006)
1 – البرنامج الفرعي الخاص بالإرشاد الزراعي/ المهندسين الزراعيين	– تعزيز الدور الاقتصادي بالمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة	تبني وتشجيع تقنيات جديدة ووسائل للزراعة المستدامة	– توفير الدعم المالي. – إشراك المزارعين أكثر في تطبيق التقنيات الحديثة و الآمنة. – تطور المعارف والمهارات لدى المزارعين.	– تلقى 20 مزارعا دعم لتحويل المزارع – انتقل 160 مزارعا إلى الإنتاج الزراعي العضوي و الآمن. – حصول 40 مهندس زراعي حديث التخرج على تدريب لفترة طويلة. – إنتاج 24 مسلسل في التليفزيون والراديو. – طباعة 2 كتيب و 2 نشرة و 4 بحث. – تدريب 253 مزارع في 15 دورة تدريبية. – المشاركة في 4 مؤتمرات محلية وإقليمية. – عقد 24 دورة تدريبية لبناء القدرات لصالح 360 مزارع.	– تلقى 100 مزارعا دعم لتحويل المزارع. – انتقل 300 مزارعا إلى الإنتاج الزراعي العضوي و الآمن. – حصول 40 مهندس زراعي حديث التخرج على تدريب لفترة طويلة. – إنتاج 0 مسلسل في التليفزيون و الراديو. – طباعة 7 كتيب و 1 نشرة و 3 أبحاث. – تدريب 230 مزارع في 15 دورة تدريبية. – المشاركة في 3 مؤتمرات محلية و إقليمية. – عقد 6 دورات تدريبية لبناء القدرات لصالح 90 مزارع.
2 – البرنامج الفرعي الخاص بتفعيل دور المرأة في المجتمع	المساعدة في تقوية واستدامة المؤسسات والاتحادات ذات القاعدة الجماهيرية والتخصصية والنقابية	تنشيط دور ووضع المرأة الريفية ومكانتها على المستوى الاجتماعي	– الحصول على الحقوق السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية للمرأة الريفية. – ترسيخ قدرات منظمات المرأة الريفية. – الارتقاء بالدور الإنتاجي للمرأة الريفية.	– توصلت 18 امرأة قيادية لمرحلة صنع القرار داخل مجتمعاتهن. – تدريب حوالي 800 امرأة على موضوعات متنوعة من خلال 40 دورة. – تطوير 265 حديقة منزلية. – التعليم المدني لحوالي 797 امرأة من خلال 75 ورشة عمل. – دعم إيجاد 14 مشروع صغير لتوليد الدخل للمرأة. – تأثيث 16 نادي للمرأة. – عقد 6 ورش عمل تختص بالتسويق لصالح 120 امرأة. – عقد 14 ورشة عمل تختص بالتنسيق الإداري لنوادي و تجمعات المرأة لصالح 350 امرأة.	– توصلت 22 امرأة قيادية لمرحلة صنع القرار داخل مجتمعاتهن. – تدريب حوالي 1,045 امرأة على موضوعات متنوعة من خلال 62 دورة. – تطوير 265 حديقة منزلية. – التعليم المدني لحوالي 3,149 امرأة من خلال 1,500 ورشة عمل. – دعم إيجاد 4 مشاريع صغيرة لتوليد الدخل للمرأة. – تأثيث 14 نادي للمرأة. – عقد 5 ورش عمل تختص بالتسويق لصالح 124 امرأة. – عقد 5 ورش عمل تختص بالتنسيق الإداري لنوادي و تجمعات المرأة لصالح 141 امرأة.

تابع / ...موجز المخرجات و المحصلات الخاصة بالبرامج الفرعية للإغاثة الزراعية

البرامج الفرعية	الهدف الاستراتيجي	الهدف المتوسط (الغرض)	النتائج	النتائج الفرعية المخططة (المخرجات) (2006)	النتائج الفرعية (المخرجات) (2006)
3 – البرنامج الفرعي الخاص بالتوفير والتسليف.	– المساعدة في تقوية واستدامة المؤسسات والاتحادات ذات القاعدة الجماهيرية والتخصصية والنقابية	دعم وبناء قدرات ومهارات جمعيات التوفير والتسليف.	– الارتقاء بالقدرات التنظيمية لجمعيات التوفير والتسليف. – تحسين الموارد المالية لجمعيات التوفير والتسليف.	– تنمية الأنظمة الإدارية و المالية لـ 12 جمعية توفير وتسليف. – تشكيل اتحاد متخصص للتوفير والتسليف – تدريب حوالي 630 امرأة على موضوعات متنوعة من خلال 42 دورة تدريبية. – توفير الدعم المالي لمجموعات التوفير والتسليف (250،000 يورو) لصالح مجموعات التوفير والتسليف. – دعم إيجاد حوالي 300 مشروع لتوليد الدخل للمرأة في 107 من مجموعات التوفير والتسليف. – عقد 14 ورشة عمل لمفهوم الاتحاد المتخصص لصالح 550 امرأة. – إجراء 56 زيارات استشارية في مجالات الإدارة و المجالات المالية و القانونية لمجموعات التوفير والتسليف. – طبع عدد واحد كتيب بمساهمة جميع الجمعيات التعاونية. – إعداد الخطة الإستراتيجية لاتحاد الجمعيات التعاونية.	– تنمية الأنظمة الإدارية و المالية ل12 جمعية توفير وتسليف. – تشكيل اتحاد متخصص للتوفير والتسليف – تدريب حوالي 457 امرأة على موضوعات متنوعة من خلال 26 دورة تدريبية. – توفير الدعم المالي لمجموعات التوفير والتسليف (118،500 يورو) لصالح 30 مجموعة من التوفير والتسليف. – دعم إيجاد حوالي 312 مشروع لتوليد الدخل للمرأة في 107 من مجموعات التوفير والتسليف . – عقد 45 ورشة عمل لمفهوم الاتحاد المتخصص لصالح 1،008 امرأة. – إجراء 126 زيارات استشارية لمجالات الإدارة و المجالات المالية و القانونية لمجموعات التوفير والتسليف. – طبع عدد اثنان كتيب بمساهمة جميع الجمعيات التعاونية. – إعداد الخطة الإستراتيجية لاتحاد الجمعيات التعاونية.

تابع/...موجز المخرجات و المحصلات الخاصة بالبرامج الفرعية للإغاثة الزراعية

البرامج الفرعية	الهدف الاستراتيجي	الهدف المتوسط (الغرض)	النتائج	النتائج الفرعية المخططة (المخرجات) (2006)	النتائج الفرعية (المخرجات) (2006)
4 – البرنامج الفرعي الخاص بتجمعيات و جمعيات المزارعين.	– المساعدة في تقوية واستدامة المؤسسات والاتحادات ذات القاعدة الجماهيرية والتخصصية والنقابية	زيادة وبناء قدرات جمعيات المزارعين.	– تنمية القدرات المالية و الإدارية لجمعيات المزارعين. – زيادة القدرات التنظيمية لجمعيات المزارعين الفلسطينيين. – توفير الدعم الإداري و الموارد المالية لجمعيات المزارعين الفلسطينيين.	– تدريب حوالي 450 مزارع بالجمعيات الزراعية على دراسات جدوى إدارة المزارع وموضوعات مالية وإدارية أخرى من خلال 35 دورة. – توفير الدعم ل100 مزارع في 5 جمعيات للشراء الجماعي. – توفير المعدات و الدعم اللوجستي لثلاثة مراكز. – تنظيم 4 معارض تسويقية. – تطوير النظام المالي والإداري ل20 جمعية مزارعين. – طبع 2 كتيب ، نشرة و بث 12 برنامج بالتليفزيون و الراديو.	– تدريب حوالي 480 مزارعا على دراسات جدوى إدارة المزارع وموضوعات مالية و إدارية أخرى من خلال 35 دورة. – توفير الدعم لجمعيات المزارعين (577 قرض) في 22 جمعية للشراء الإجمالي. – توفير المعدات و الدعم الإداري لمركز زراعي. – تنظيم 0 معارض تسويقية. – تطوير النظام المالي والإداري ل20 جمعية مزارعين – طبع 0 كتيب ، نشرة و بث 0 برنامج بالتليفزيون و الراديو.
5 – البرنامج الفرعي الخاص بالشباب و العمل التطوعي	– المساعدة في تقوية واستدامة المؤسسات والاتحادات ذات القاعدة الجماهيرية والتخصصية والنقابية – المساهمة في تعزيز النضال الوطني والمجتمعي الفلسطيني	– دعم تجمعات الشباب و قادتهم. – تنمية مجموعات العمل التطوعي.	– تنمية قدرات الشباب الريفي. – زيادة عدد المؤسسات التي تستهدف الشباب. – تنشيط الشباب. – تدعيم القيم التطوعية في المناطق الريفية. – زيادة عدد المؤسسات التي تختص بالعمل التطوعي	– تدريب حوالي 300 شاب على الاتصالات و القيادة من خلال 30 دورة. – تنظيم (1) معسكر صيفي دولي و 60 معسكرا محليا. – توفير الدعم الإداري ل5 مركز شبابية و 1 مجموعة شعبية. – تنظيم 3 حملات تطوعية. – طبع 1 كتيب ، نشرة و بث 20 برنامج بالتليفزيون و الراديو. – المشاركة في 5 أنشطة لشبكات الشباب. – عرض 23 فيلما عن فلسفة غاندي في مقاطعة الخليل.	– تدريب حوالي 527 شاب على فن الاتصال و القيادة من خلال 30 دورة. – تنظيم (1) معسكر صيفي دولي و 26 معسكرا محليا. – توفير الدعم الإداري ل 1مركز شباب و 0 مجموعة شعبية. – تنظيم 8 حملات تطوعية. – طبع 1 كتيب ، نشرة و بث 3 برامج بالتليفزيون و الراديو. – المشاركة في 6 أنشطة لشبكات الشباب – تنظيم 26 عرض لفلم عن فلسفة غاندي في مقاطعة الخليل.

تابع/...موجز المخرجات و المحصلات الخاصة بالبرامج الفرعية للإغاثة الزراعية

البرامج الفرعية	الهدف الاستراتيجي	الهدف المتوسط (الغرض)	النتائج	النتائج الفرعية المخططة (المخرجات) (2006)	النتائج الفرعية (المخرجات) (2006)
6 – البرنامج الفرعي الخاص بالمجتمع المدني	– المساهمة في تعزيز النضال الوطني والمجتمعي الفلسطيني	ترسيخ قيم وثقافة المجتمع المدني	– زيادة الوعي بالحقوق المدنية. – تحسين مهارات النشطاء و طاقم منظمات المجتمع المدني.	– عقد 25 دورة تدريبية و 181 ورشة عمل لموضوعات المجتمع المدني بمشاركة 5,430 مشارك. – عقد 4 حملات للضغط والمناصرة. – عقد 2 مؤتمرات قومي و ندوة حوار. – طبع 4 كتيبات ، نشرة و بث 20 برنامج بالتليفزيون و الراديو. – إجراء 40 زيارة استشارية للجان المجتمع المدني الصديقة. – إجراء 667 زيارات إرشادية. – إجراء معسكر تطوعي دولي بمشاركة 60 متطوع محلي و دولي. – العمل في معسكر تطوعي دولي بمشاركة 150 متطوع.	– عقد 15 دورة تدريبية و 300 ورشة عمل لموضوعات المجتمع المدني بمشاركة 3,100 مشارك. – عقد 4 حملات للضغط والمناصرة. – عقد 3 مؤتمرات قومية و ندوة حوار. – طبع 3 كتيبات ونشرة و بث 30 برنامج بالتليفزيون و الراديو. – إجراء 60 زيارات استشارية للجان المجتمع المدني الصديقة. – إجراء 1,250 زيارات إرشادية. – إجراء معسكر تطوعي دولي بمشاركة 30 متطوعا محليا و دوليا. – العمل في معسكر تطوعي دولي بمشاركة 150 متطوع.
7 – البرنامج الخاص بالتكافل الاجتماعي	– تعزيز الدور الاقتصادي بالمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة	ترسيخ التكافل الاجتماعي لمساعدة الأسر الفقيرة	– زيادة القدرات المالية و الإدارية للجان الاجتماعية. – دعم اللجان الشعبية للتكافل الاجتماعي بواسطة المجتمعات المحلية.	لم تتوفر ميزانيات لهذا البرنامج حتى تاريخ تحديث خطة عام 2006	– توزيع 10,000 سلة طعام لـ 10,000 أسرة فقيرة. – توزيع أدوات مدرسية لـ 1,240 طالب. – تبني 8 أسر فقيرة لمدة عام واحد.

تابع /...موجز المخرجات و المحصلات الخاصة بالبرامج الفرعية للإغاثة الزراعية

البرامج الفرعية	الهدف الاستراتيجي	الهدف المتوسط (الغرض)	النتائج	النتائج الفرعية المخططة (المخرجات) (2006)	النتائج الفرعية (المخرجات) (2006)
8 – البرنامج الخاص بتطوير الأراضي	– تعزيز الدور الاقتصادي بالمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة	تحسين وصول الغذاء الى المناطق الريفية في الأراضي الفلسطينية	– تحسين الخصوبة و الإنتاجية للأراضي الزراعية. – تحسين الوصول إلى الأراضي و الأسواق الزراعية. – تقليل البطالة في المناطق الريفية.	– تدريب حوالي 210 مزارع على إدارة مياه الري من خلال 14 دورة تدريبية. – تحسين خصوبة الأرض من خلال استصلاح 1,580 دونم. – زيادة توفر المياه للزراعة بـ (128,000 متر مكعب) من خلال بناء 606 بئر جمع و 157 بركة. – فتح وإصلاح 64 كم من الطرق الزراعية لكي ينتفع بها 2,000 دونم و 1100 مزارع. – توفير قروض ميسرة لزراعة 409 دونم من نبات القرنفل. – خلق 70,000 يوم عمل لصالح 10,000 عاطل. – طبع 6 كتيبات في موضوعات زراعية وبيئية متنوعة من 18,000 نسخة. – إعداد و إصلاح 15 كم من شبكات الري.	– تدريب حوالي 660 مزارع على إدارة مياه الري ومواد أخرى من خلال 40 دورة تدريبية. – تحسين خصوبة الأرض من خلال استصلاح 2,955 دونم. – زيادة توفر المياه للزراعة بـ (138,860 متر مكعب) من خلال بناء 606 بئر جمع و127 بركة. – فتح وإصلاح 30.5 كم من الطرق الزراعية لكي ينتفع بها 1,099 دونم و 555 مزارع. – توفير قروض ميسرة لزراعة 409 دونم من نبات القرنفل وتصدير 12 مليون زهرة. – توفير قروض ميسرة لزراعة 104 دونم من الخضراوات للتصدير. – خلق 72,975 وظيفة يوميا لصالح 10,300 عاطل. – طبع 6 كتيب على الموضوعات الزراعية و البيئية المتنوعة من 18,000 نسخة. – إعداد وإصلاح 16,65 كم من شبكات الري.

سادساً: التقدم نحو الاستدامة

إن ضمان الاستدامة للاستفادة من تدخلات الإغاثة الزراعية في نطاق برنامجها يعتبر الهدف الرئيسي الذي تسعى جاهدة لتحقيقه، ولتحقيق ذلك فقد ركزت الإغاثة الزراعية على العوامل الآتية:

1 – الملكية بواسطة المستفيدين

يعتبر تشجيع الشعور بالملكية للأعمال والخدمات والإمكانيات التي يتيحها البرنامج واحدة من أهم عوامل الاستدامة. فأثناء العام الماضي، تم تعزيز شعور الملكية لدى الأفراد والمجتمع. لقد تم تشكيل لجنة منتخبة تمثل مساهمين مختلفين في كل موقع. اشتركت تلك اللجان في عملية اتخاذ القرار الخاص باختيار المستفيدين ومتابعة خطة العمل، وأدت تلك المشاركة إلى شعور ايجابي لديهم.

ولقد تم ترسيخ الشعور بالملكية من خلال:

- كون المستفيدين شريكاً هاماً في التخطيط للمشروعات المختلفة التي تشكل البرنامج عن طريق اختيار المناطق والأنشطة التي يتم تنفيذها. وقد شهد البرنامج الفرعي الخاص بالتوفير والتسليف في العام الماضي مشاركة واسعة للمجموعات المستهدفة أثناء عملية تطوير خطة العمل والخطة الإستراتيجية.
- ولجعل العمل أكثر استدامة ، تم استلام بعض المساهمات من المستفيدين إما نقدا أو مساهمات عينية. وفي ظل الأحوال الاقتصادية التي سادت الأراضي الفلسطينية في العام الماضي ، سوف يحافظ المزارعون و النساء على أي مرفق شاركوا فيه ماليا.
- ينتج عن إشراك المجموعات المستهدفة في تنفيذ البرنامج ومتابعته ارتفاع في شعور ملكية البرنامج لدى تلك المجموعات ، وذلك سوف يشكل الضمان الأساسي لاستدامة الاستفادة من البرنامج.
- إشراك المستفيدين في ضمان الجودة الفنية للعمل المنفذ من خلال التعاقد من الباطن حيث تكون الإغاثة الزراعية هي المسؤولة عن وضع المعايير والمقاييس، فقد قامت كل من الإغاثة الزراعية والمستفيدون بمتابعة ومراقبة العمل الجاري مما يعزز من شعور المستفيدين بالملكية.

تساعد تلك الطريقة في التنفيذ على تفويض اللجان المحلية وتوفير التدريبات على المهنة من خلال أعمالهم في المشروعات المتنوعة بالبرنامج. وتم نقل وممارسة جميع قيم المجتمع المدني (الشفافية والمساواة والسيطرة الجيدة) أثناء تنفيذ البرنامج.

2 – التقنيات المناسبة

تعتبر جميع التقنيات المدرجة في إطار هذا البرنامج مناسبة وملائمة تماما للبيئة الفلسطينية ، فلم يتم إدراج تقنيات معقدة تتطلب صيانة باهظة الثمن في البرنامج. فعلى سبيل المثال ، يعتبر استصلاح الأراضي الذي يتطلب استعمال بعض الماكينات الثقيلة (التسوية) وعمالة كثيفة من ناحية أخرى (بناء الجدران) ملائمة تماما للظروف السائدة والمتمثلة في الانتشار الواسع للبطالة والمستوى العالي من الفقر.

الحصاد المائي لمياه الأمطار في آبار الجمع والبرك التي تم تجميعها لأغراض الزراعة أو الزراعة المنزلية متأصل الجذور في الثقافة الفلسطينية وقد تم إثبات ملائمته وتحقيق استدامته.

صيانة وإصلاح شبكات الري الجماعية سيتيح للمزارعين توسيع مجال أعمالهم و ممارسة تقنيات الري الحديثة بما سوف يتم توفيره من كمية كافية من المياه المصحوبة بضغط مناسب. ولقد صممت دورات التدريب على الزراعة في الحدائق المنزلية والزراعة العضوية و إدارة موارد المياه والإدارة المتكاملة للآفات و الزراعة على أنها عمل تجاري. وقد تمّ عقد تلك الدورات وتقديمها لبعض المفاهيم المتطورة و الممارسات الجيدة لكي تحد من تردد المزارعين لاستخدام تلك المعرفة و الممارسات الجديدة ، ذلك إلى جانب دعم تلك الدورات بخدمات إرشادية مستمرة.

3 – احترام المعايير والسلوكيات الثقافية والاجتماعية

لم يقم البرنامج بتقديم ما يتعارض مع المعايير والاتجاهات الثقافية والاجتماعية، فسوف تزيد النشاطات في هذا البرنامج من اعتماد المستفيدين على أرضهم وحبهم لها. إن ملكية الأرض تعتبر قيمة ثقافية لدى المزارعين، وامتلاك أرض خصبة (واحدة من نتائج البرنامج) سوف يرسخ تلك القيمة. ومن ثم فان فتح وإصلاح الطرق الزراعية سوف يساعد على تقوية ذلك الشعور وسوف يسمح للمزارعين بتطوير وخدمة مناطق جديدة.

ويعتبر الحصاد المائي لمياه الأمطار ممارسة متأصلة الجذور في الثقافة الفلسطينية والتي تم تشجيعها لتشمل مجالات جديدة (الحصاد المائي من فوق أسطح الدفيئات الزراعية) بهدف منحها قيمة اقتصادية أكبر. وسوف تجعل مياه الأمطار التي يتم حصادها في كلا الحالتين (الأحواض الأسمنتية وآبار الجمع) العمل الزراعي أكثر ربحية ويفتح آفاقا جديدة لزيادة رقعة الأرض الصالحة للزراعة.

مشاركة المرأة في اللجان المحلية والدور النشط الذي قمن به أثناء تنفيذ البرنامج يسلط الضوء على قدراتهن ويزيد من دورهن في عملية صنع القرار ودرجة قبول ذلك الدور بواسطة المجتمعات المحلية. ولقد صممت سبل تنفيذ المشروعات في إطار ذلك البرنامج لكي تزيد من قوة التكافل الاجتماعي و الأعمال التطوعية التي يكن لها أهالي القرى عميق التقدير.

ويعتبر أيضا البرنامج الفرعي الخاص بالتوفير والتسليف الذي تم تنفيذه في إطار برنامج جمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية مثالا طيبا لتطوير ممارسات لها جذور متأصلة في الممارسة الشعبية والمعروفة بالجمعية ، وقد تطور البرنامج هذه الممارسة لتصل إلى مستوى القروض الصغيرة.

4 – الموضوعات الخاصة بالنوع الاجتماعي

إن للمرأة الريفية دورا رئيسيا في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي بفلسطين ، ومن المعروف أيضا أن معظم العمل الزراعي يتم عن طريق المرأة. وبموجب الظروف الحالية التي تسود الأراضي الفلسطينية ، تم تفعيل و زيادة دور المرأة واحتلت المشروعات والبرامج الفرعية (التوفير والتسليف ،أنشطة التمكين) التي تستهدف المرأة أهمية متزايدة ، ونتيجة لذلك فقد تم استهداف المرأة في هذا البرنامج بشكل مكثف.

- لقد تعددت استثمارات الإغاثة الزراعية لتطوير البرامج الفرعية التي تستهدف المرأة. لقد حاز البرنامج الفرعي الخاص بالتوفير والتسليف على اهتمام خاص، فقد تم تطوير الخطة الاستراتيجية التي حصلت على دعم جيد بالإضافة إلى الدعم الجيد الذي حصلت عليه الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.
- أعطت الجمعية المرأة أولوية خاصة بالإضافة إلى وضع إجراءات متميزة ايجابية لصالحهن عند وضع معايير اختيار المستفيدين من خدمات البرنامج (لقد تم تخصيص الحدائق المحلية لصالح المرأة).
- بدأت الجمعية مشروعا جديدا لإدراج النوع الاجتماعي في مجال الإدارة المستدامة للمياه.
- يستهدف عدد من الدورات التدريبية المرأة بشكل خاص (تنمية الحدائق المحلية) وسوف تستفيد المرأة من الدورات التدريبية الأخرى جنبا إلى جنب مع المزارعين من الرجال. وقد كان لنوادي المرأة دور رائد في اتخاذ جميع الترتيبات لعقد هذه الدورات في المناطق المستهدفة.
- تعد مشاركة المرأة في اللجان المحلية واحدة من الإجراءات التي أكدها مسؤولو فروع الإغاثة الزراعية ومرشدوها الميدانيون.

5 – القدرة الإدارية للمؤسسة

من أجل ترسيخ القدرة الإدارية للمؤسسة كجزء من عوامل الاستدامة لمنافع البرنامج ، ركزت الإغاثة الزراعية أثناء العام الماضي على محورين أساسيين هما:

أ) على مستوى الإغاثة الزراعية

توج عام 2006 باجتماع للهيئة العامة للجمعية افرز مجلس إدارة ولجنة رقابة جديدين للإغاثة الزراعية توزعوا على النحو التالي ثمانية أعضاء من الضفة الغربية وخمسة من قطاع غزة مع انتخاب د. اسماعيل دعيق رئيسا لمجلس الإدارة، وقد تم تشكيل ادارة تنفيذية جديدة للجمعية تولى السيد خليل شيحة مسؤوليات المدير العام في حين تولى د. عبد اللطيف محمد مسؤوليات نائب المدير العام للجمعية.

استمرت الجمعية خلال عام 2006 في توجهها القائم على دمج الفروع مستندة على مجموعة من الحقائق الإدارية والتنموية التي تراكمت عبر مسيرتها الطويلة في التنمية الريفية، واستمرت في تنفيذ توصيات التقييم العامة. وقد قامت الجمعية بتنفيذ توصيات دمج أفرع شمال الضفة الغربية وتشكيل فرع شمال الضفة الغربية ، بالإضافة إلى دمج أفرع وسط الضفة الغربية وتشكيل فرع وسط الضفة الغربية.وتم دمج الثلاثة أفرع في قطاع غزة في فرع واحد، ولا تزال أفرع جنوب الضفة الغربية فقط غير مدمجة. وكانت مسالة اللامركزية الإدارية احد مقومات نجاح العملية التنموية والذي أثرت ايجابيا على أداء الجمعية في تحقيق أهدافها التنموية.

ومن منطلق أن عملية التنمية لا يمكن لها أن تتحقق بدون إجراء تطوير حقيقي على صعيد التطوير الإداري والتنظيمي على صعيد البيئة الداخلية، جاء اهتمام الجمعية خلال عام 2006 في إجراء عملية مراجعة وتطوير لكثير من الأنظمة والإجراءات المختلفة حيث تم اجراء تحليل لبيئة العمل ترافق مع عملية مراجعة للخطة الاستراتيجية وتطوير انظمة خاصة بمراقبة الجودة وادارة المخاطر وتطوير أنظمة المؤشرات لمختلف المستويات في الجمعية لتنسجم وتتواءم مع المتطلبات والتحديات الجديدة.

وبما أن كفاءة إدارة الموارد البشرية السبيل إلى ضمان كفاءة عمل المؤسسة فيما يتعلق بتحقيق أهدافها التنموية، عملت المؤسسة على اجراء مراجعة وتحديث لجميع الأوصاف الوظيفية مع دراسة شاملة للاحتياجات التدريبية للكادر هذا من صعيد اما على الصعيد الآخرفقد عملت الجمعية على استكمال تطبيق نظام المعلومات الإداري والذي يشكل عنصرا أساسيا في دعم العمل الإداري في المؤسسة لضمان توفير المعلومات الدقيقة والتي تخدم احتياجات

الإدارة العليا في عمليات التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات على صعيد المؤسسة الداخلي والخارجي.

كون التنمية عملية معقدة تحتاج إلى قدرات تنظيمية وبشرية وتشغيلية، أعطت المؤسسة اهتماما كبيرا بمراكزها ومكاتبها وفروعها ومعاهدها حيث تمتاز بالجاهزية الكاملة من حيث التجهيزات المكتبية كأجهزة الحاسب الآلي والطابعات وماكينات التصوير والسكانرز والكاميرات الرقمية وأجهزة الاتصال كالهواتف الأرضية والأجهزة المحمولة والفاكسات.

كما جاء اهتمام الجمعية بتطوير أداء موظفيها من خلال تقييم انجازاتهم واحتياجاتهم وتزويدهم بالتدريب اللازم لرفع قدراتهم ومهارتهم، حيث أجريت دراسة لاحتياجات الكادر بالمؤسسة ولرضاهم الوظيفي لتكون الأساس في خطة تطويرية وتدريبية بعيدة المدى هذا بالإضافة إلي الأنشطة التدريبية التي وفرتها المؤسسة للكادر خلال العام 2006 والتي تناولت العديد من القضايا المهمة في عمل المؤسسة كالمهارات الأساسية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات وأنظمة المعلومات كونها ضرورية وهامة للعمل ضمن بيئة نظام المعلومات الخاص بالمؤسسة، أما على صعيد البرامج التدريبية الأخرى فقد استفاد 54 موظفا من برنامج التدريب والتعليم الجامعي لعام 2006 كانت في المجالات التالية: التحليل المالي، إدارة التعثر وأسعار الفائدة، إدارة المخاطر التشغيلية، التشاركية في ادارة المياة، كتابة التقارير بالطرق الحديثة، اللغة الانجليزية، تطوير خطط العمل، إعداد وسائط تعليمية متلفزة، مهارات الاعلام، مهارات الاتصال، الزراعة العضوية، التخطيط الاستراتيجي، بناء المؤسسات، ادارة المخيمات، البحث السريع بالمشاركة، الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر.

أما فيما يتعلق بالكادر الوظيفي للمؤسسة للعام 2006 فقد بلغ عدد العاملين، حتى 2006/12/31، 128 موظفاً وقد شكلت النساء ما نسبته 37 %.

استمر المراقب الداخلي بالقيام بدور هام – جنبا إلى جنب مع طاقم تطوير و متابعة توصيات التقييم – في تطوير العمل ومراقبة تنفيذ اللوائح المعتمدة في الدوائر المختلفة. وقد غطت أنشطة البرنامج المنفذة كافة محافظات الضفة الغربية وغزة واستفاد البرنامج من الدعم اللوجستي المتاح في أربعة أفرع في الضفة الغربية وفرع غزة.

ب) على مستوى المستفيدين

يسعى الهدف الاستراتيجي الثاني للإغاثة الزراعية إلى المساعدة في تقوية المؤسسات والاتحادات ذات القاعدة الجماهيرية والتخصصية والنقابية، ولتحقيق ذلك الهدف فقد تضمنت البرامج عدة مقاربات منها:

- تمكين وتقوية اللجان الإدارية للمنظمات المجتمعية القاعدية وتطوير أنظمتها الإدارية والمالية، كما تضمن ذلك تطوير خططها الإستراتيجية وخطط العمل (اتحاد التوفير والتسليف).
- التدريب من خلال العمل للمنظمات المجتمعية القاعدية. لقد ضمنت طرق التنفيذ مشاركة مختلف الأطراف الفاعلة في عمليات دورة حياة المشروع. وقد كانت المنظمات المجتمعية القاعدية المذكورة أعلاه أو اللجان المحلية في القرى المستهدفة، والتي تم إنشاؤها شركاء للإغاثة الزراعية في تنفيذ كافة أنشطة البرنامج في تلك المناطق. وتضم تلك اللجان ممثلين من المزارعين، النساء، الشباب، المجتمع المحلي، المنظمات المجتمعية القاعدية، مجلس القرية. والدور الممنوح لتلك اللجان يعزز ويقوي الشرعية الاجتماعية لهذه اللجان المحلية بالإضافة

إلى إمدادهم بالتدريب على الأعمال من خلال العمل بالمشروع ، وتشارك تلك اللجان في:

- الإعلان عن المشروع.
- الفرز الأولي الذي من شأنه القيام بتعزيز روح المساواة وتوضيح التحيزات المختلفة.
- تقييم الطلبات الذي بدوره يقوم بترسيخ مبادئ الشفافية وزيادة المساءلة.
- المشاركة في إعداد وثائق المناقصة التي سوف تقوم بتعزيز قدراتهم الإدارية.
- سوف تكون تلك اللجان جزءا من عملية كتابة العقد في بعض المشروعات (استصلاح الأراضي).
- المشاركة في متابعة ومراقبة جودة الخدمات والمواد المقدمة ،بالإضافة إلى وضع الإجراءات لضمان التعاون بين المستفيدين. وفي حالة البرك الأسمنتية ، هناك اتفاقيات موقعة بين المستفيدن من أجل تنظيم المنفعة من كل بركة ، ويضمن ذلك أجزاء المنفعة المشتركة من هذه البركة.

لقد جعلت كل تلك الإجراءات من الترتيبات المؤسسية والإدارية عاملا إضافيا من اجل استدامة منافع البرنامج.

6 – الحيوية الاقتصادية و المالية

لقد كان التأثير الاقتصادي الايجابي للأنشطة المخططة على المستفيدين في إطار هذا البرنامج واضحا ، وتحقق ذلك عن طريق:

- استخدمت المنشآت التي تم إنشاؤها تقنيات مناسبة لفلسطين ولتحقيق الأهداف التي تم إنشاؤها من اجلها ، وينطبق ذلك على منشآت الحصاد المائي لمياه الأمطار ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي وشبكات الري ...الخ.
- لا تحتاج المنشآت التي تم إنشاؤها أية نفقة جارية تذكر، ولا تحتاج إلا لقليل من الصيانة الدورية ، ونتيجة لذلك يمكن للمجتمع المحلي أو المستفيدين الأفراد المحافظة والإبقاء عليها.
- اتخذت جميع الإجراءات الممكنة أثناء مرحلة التنفيذ لضمان الجودة ، ما سوف يقلل من الحاجة إلى الصيانة في الأعوام الأولى.
- يحتاج تنفيذ معظم الأنشطة مساهمات تطوعية هامة من المتطوعين والمستفيدين مما يؤدي إلى تقليل التكلفة وتحسين الحيوية الاقتصادية للتدخلات، ويعتبر ذلك صحيحا لأعمال الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف والبرامج الفرعية الخاصة بتطوير الأراضي.
- يعتبر الوقت اللازم لاسترجاع الاستثمار في المنشآت التي تم إنشاؤها قليل نسبيا ويتراوح الوقت

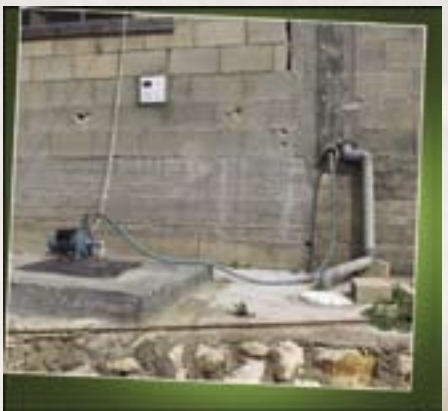

اللازم لاسترداد الاستثمار ما بين 4 – 8 سنوات، ولبعض الأنشطة التي تحتاج فترة لاسترداد الاستثمار(استصلاح الأراضي). فقد تم إجراء الترتيبات الخاصة بتقليل هذا الوقت باختيار أشجار الفاكهة ذات القيمة النقدية العالية، وتم إدخال الزراعة البيئية في الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة.

توضح المعطيات الآتية التحليل الاقتصادي لآبار الجمع والبرك واستصلاح الأراضي:

أ) الحصاد المائي لمياه الأمطار التي تم تجميعها في آبار الجمع

يعتمد أسلوب الزراعة الفلسطينية في المقام الأول على مياه الأمطار حيث يعتمد اعتمادا كبيرا على سقوط الأمطار مما يولد دخلاً بسيطاً، ولقد كان بناء آبار الجمع متطلبا أساسيا لضمان احتياجات المياه المنزلية وللبدء في أي عملية استصلاح للأراضي. وتعتبر تلك الصهاريج حيوية لدعم الأشتال المزروعة حديثا ولتشجيع زراعة أكثر من محصول في الأرض نفسها ما يؤدي إلى زيادة خصوبة الأرض ويجعل من العمل الزراعي ذا مردود ربحي أعلى.

يتراوح حجم آبار الجمع هذه بين 60 – 100 متر مكعب.

- تكلفة بناء بئر الجمع حوالي 2,500 – 3,000 دولار أمريكي.
- متوسط تكلفة البديل الآخر (شراء مياه الصهاريج) حوالي 5 دولار أمريكي لكل متر مكعب.
- الإيراد السنوي : **300=60x5** دولار أمريكي.
- فترة الاسترداد : 2750 / 300= 9 سنوات.

وإذا أضفنا إلى ذلك قيمة الخضراوات المنتجة نتيجة للري، فستبدو ربحية تلك الآبار أكثر وضوحا.

ب) الأحواض الأسمنتية

تشكل الزراعة التي تعتمد على الري حوالي 5 – 6 % من المناطق المزروعة، وتعد تلك الطريقة من الزراعة أكثر جاذبية للمزارعين وتعتمد احتمالات توسعها في المقام الأول على وجود المياه. وفي الوضع السائد المتمثل بالنقص الكبير للمياه، أصبحت عملية الحصاد المائي لمياه الأمطار من فوق أسطح الدفيئات الزراعية واحدة من أكثر التقنيات مناسبة ويعد الحجم المتوسط لتلك البرك 200 – 250 مترا مكعبا.

يبلغ الحجم السنوي لمياه الأمطار التي يتم حصادها داخل تلك البرك حوالي 1,000 متر مكعب.

- تكلفة بناء البركة حوالي 8,000 – 8,500 دولار أمريكي.
- متوسط تكلفة البديل الآخر (شراء مياه) حوالي 2 دولار أمريكي لكل متر مكعب.
- الإيراد السنوي: **2,000=1,000x2** دولار أمريكي.
- فترة الاسترداد: 8,500 / 2,000= 4.5 سنة.

وإذا نظرنا إلى مشروعات استصلاح الأراضي من منظور اقتصادي بحت، نجد أن الجدوى منها تطرح أسئلة خطيرة لأن ذلك التقييم سوف يتأثر في المقام الأول بتكلفة الاستصلاح والأشجار التي تم زراعتها أو النماذج التي تم تبنيها بعد نهاية عملية استصلاح الأراضي. وبالعموم، فقد أظهرت الخبرات العملية أن استصلاح الأراضي سوف يكون ذا جدوى اقتصادية في حالة زراعة الأراضي المستصلحة بأشجار مثل

العنب والتفاح والخوخ، ولن يكون ذا جدوى إذا ت زراعة الأراضي المستصلحة بأشجار الزيتون. ومن ناحية أخرى، تساعد مشروعات استصلاح الأراضي على تقليل انجراف التربة وزيادة الفائدة من سقوط الأمطار بجانب محاربة التصحر وارتفاع إنتاجية الأشجار التي يتم زراعتها على منحدرات الجبال. يعتبر ذلك خطوة مؤثرة نحو التنمية المستدامة في فلسطين. وهناك أثر ايجابي آخر لاستصلاح الأراضي وهو مساهمته في خلق فرص العمل بالمجتمعات المحلية، وكان لذلك أهمية خاصة للمناطق الريفية التي تعاني من البطالة المرتفعة التي نتجت عن الإغلاق الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

ومن الدروس المستفادة والخبرة السابقة، فقد قدمت الإغاثة الزراعية أسلوب زراعة أكثر من محصول في الأرض نفسها (الزراعة البيئية) كحل لزيادة الربحية من استصلاح الأراضي وكأسلوب مكثف للمزارعين بغرض بذل جهد أكبر في المناطق المستصلحة.

7 – حماية البيئة

أن لمعظم الأنشطة التي تم تنفيذها في إطار هذا البرنامج – إذا لم يكن كلها – تأثيراً ايجابياً على البيئة، ويوجد أمثلة على التأثيرات الايجابية التي حققتها تلك الأنشطة على البيئة ومنها زيادة وجود المياه لأغراض الزراعة والأغراض المنزلية والذي ترتب عليه تقليل الضغط على موارد المياه من باطن الأرض.

تشجيع المزارعين على تطبيق ممارسات صديقة للبيئة مثل الزراعة العضوية والإدارة المتكاملة للمبيدات الحشرية. ويساهم أيضا اعتماد الزراعة العضوية في حماية البيئة كما يزيد من استدامة فوائد البرامج. كم أن جدولة مياه الري باستخدام جهاز مقياس الشد سوف يقوم بحماية وتقليل الضغط على موارد المياه المتاحة والمحدودة. إن تدريب المزارعين على استخدام تلك الأجهزة ينتج تقليلا ملموسا في استهلاك مياه الري (15 – 25 %).

ويؤدي استصلاح الأراضي الذي يعد واحدا من الأنشطة الرئيسية للإغاثة الزراعية إلى تحسين البيئة المحيطة في المناطق المستهدفة كالأتي:

- حماية التربة، حيث يقوم بناء الجدران الاستنادية الحجرية وزرع الشتلات بمنع انجراف التربة في الأرض الهامشية المنحدرة، بالإضافة إلى زيادة قدرة تخزين المياه بالأراضي المستصلحة.
- تؤدي زراعة الأنواع المناسبة والملائمة من الشتلات إلى تحسين الغطاء النباتي للأرض الهامشية ويقلل من مخاطر الفيضان وانجراف الأرض.

سابعاً: قائمة المشاريع للعام 2006

اسم المشروع	الممول	الفترة الزمنية للمشروع	موازنة المشروع
1. المساهمة في تحسين الأمن الغذائي على مستوى المنزل في المناطق الريفية	Greek Foreign Ministry – EEDDA	1/2/2006– 31/12/2006	80000 Euro
2. ترميم بيوت بلاستيكية في غزه	Diakonie	1/2/2006– 1/7/2006	90000 Euro
3. ترميم أراضي زراعية مدمرة في غزة	Welfare Association	1/2/2006– 30/12/2006	$60.000
4. التوجهات الجندرية في مجال إدارة وتطوير المياه في منطقة حوض المتوسط	GEWAMED	1/1/2006– 13/12/2009	50000 Euro
5. عرض فيلم غاندي	Relief International	16/3/2006– 16/1/2007	$20.515
6. حدائق منزلية في غزه	Oxfam– UK	27/3/2006– 27/5/2006	5994 Euro
7. زراعة حضرية في غزه	American University of Berut	1/3/2006– 31/12/2006	$6.000
8. بناء برك إسمنتية في غزه	Oxfam– UK	20/4/2006– 20/6/2006	$31.803
9. دعم مناطق مدمرة في قطاع غزه	Palestine 33	1/4/2006– 31/9/2006	20000 Euro
10. استصلاح أراضي في بيت عنان	UNDP/ IFAD	1/4/2006– 31/3/2007	$116.870
11. إنشاء آبار جمع في منطقة جنين	Nexus Emilia Romagna onlus	1/5/2006– 1/5/2007	16645 Euro
12. زراعة حضرية	Grassroots International	1/1/2006– 31/12/2006	$21.330
13. استصلاح أراضي– طولكرم	UNDP	10/5/2006– 31/3/2007	$188.600
14. تشجيع الاستثمار في الزراعة في فلسطين/ غزه	Netherlands Representative Office	1/6/2006– 1/7/2007	$1.738.182
15. استصلاح أراضي– صيدا	UNDP/ IFAD	10/6/2006– 30/3 /2007	$149.901
16. توزيع أغنام في يطا والسموع	ACPP	15/1/2006– 15/10/2006	52800 Euro
17. دعم أنشطة الإغاثة	OPEC Fund	20/6/2006– 19/6/2007	$200.000

اسم المشروع	الممول	الفترة الزمنية للمشروع	موازنة المشروع
18. تحسين مستوى المعيشة في المناطق الفلسطينية	Netherlands representative office	15/6/2006– 15/6/2007	3177638 Euro
19. تعزيز دور المرأة الريفية في اتخاذ القرار	ACPP	25/2/2006– 25/4/2007	294981 Euro
20. بيت عربية	Church of Sweden	1/6/2006–31/12/2006	$75.000
21. حدائق منزلية في قرية بردلا	APN	1/6/2006– 1/10/2006	$10.000
22. توزيع تنكات بلاستيكية في غزه	Christian–Aid	15/7/2006– 1/9/2006	$37.000
23. من المزارع الفقير إلى العائلات الفقيرة	APN	1/8/2006– 1/9/2006	$86.925
24. إنشاء حدائق منزلية في الزوايدة وبيت حانون	Oxfam– UK	1/8/2006– 1/1/2007	46359 Euro
25. تحسين جودة زيت الزيتون في عصيرة القبلية	UNDP	10/7/2006– 30/5/2007	$304.420
26. تقوية النوادي النسوية في قطاع غزه	CCFD	1/6/2006– 30/5/2007	15000 Euro
27. استصلاح أراضي مدمرة شرق غزه	Diakonie	1/9/2006– 31/12/2006	7000 Euro
28. تشجيع الاستثمار في الزراعة/ قطاع الخضار في المناطق الفلسطينية	Netheland representative office	1/9/2006– 31/8/2007	$1.777.755
29. مشروع طوارئ للمياه في رام الله وسلفيت في الضفة الغربية	Echo/ EEDDA	1/9/2006– 1/3/2007	400000 Euro
30. تحسين قدرة المزارعين للوصول للطعام والعمل	Oxfam Belgium	1/9/2006– 31/8/2007	195202.5 Euro
31. من المزارعين الفقراء إلى العائلات الفقيرة	World Vision	10/9/2006– 10/1/2007	$402.482
32. استصلاح أراضي وخلق فرص عمل	NPA	1/11/2006– 28/2/2007	$84.000
33. فيلم القدس	Swaziland Representative Office	1/11/2006– 30/6/2007	$18.000
34. إنشاء مشروع مدر للدخل في نادي نسوي القرية البدوية	Comote Saintonge–Palestine/France	1/11/2006– 30/4/2007	$7.500
35. مشروع المدرسة الخضراء	Palestine 24	1/10/2006– 30/9/2007	18000 Euro
36. توزيع تنكات بلاستيكية لمياه الشرب في بيت حانون	APN Jordan	1/12/2006– 31/1/2007	$17.738
37. توزيع تنكات بلاستيكية لمياه الشرب	Christian–Aid	1/12/2006– 31/12/2006	$54.700
38. خلق فرص عمل	Spanish Cooperation	1/4/2006– 30/9/2006	$70.875
39. تطوير حياة المرأة الريفية من خلال التدريب على إدارة المشاريع الصغيرة	ACS	5/5/2005– 5/5/2008	1609368 Euro
40. نحو بناء القدرات والتنمية الريفية المستدامة	The Government of the Grand Duchy of Luxembourg	3/8/2005– 3/8/2008	900000 Euro

اسم المشروع	الممول	الفترة الزمنية للمشروع	موازنة المشروع
41. تطوير مصادر المياه والأراضي لمهمشة في الضفة الغربية	European Commission Technical Assistance	22/9/2005– 21/3/2008	1.115.676 Euro
42. تأهيل أراضي زراعية مدمرة	EED	24/11/2005–23/11/2006	250000 Euro
43. مشروع زراعة السمك	APEFE	10/11/2005–10/11/2007	$311.948
44. دعم صغار المزارعين في فلسطين	Arab Fund for Economic and social development	1/12/2005– 30/11/2007	$2.000.000
45. زراعة عضوية	RC	24/4/2003– 24/4/2006	726.298 Euro
46. مشروع ميدا	MEDA	17/3/2004– 31/12/2007	5400000 Euro
47. تأهيل وتطوير المشاريع في الضفة وقطاع غزة	IFAD	20/3/2003– 20/3/2006	$ 1014000
48.حملة المليون شجرة	Welfare Association	30/11/2005– 1/12/2006	$250.000
49. إنشاء حديقة الجبعة	OTFFP	20/12/2005– 20/5/2006	$ 4000
50. الأمن الغذائي وتطوير الريف	ACPP	1/5/2006– 30/4/2006	138055 Euro
51. استصلاح أراضي مدمرة في غزة	Novib	1/10/2005– 30/9/2006	103000 Euro
52. تحسين الأمن الغذائي على مستوى المنزل	ACDI– VOCA	1/10/2005– 30/4/2006	$ 94857
53. زراعة اشتال	Swedish– Palestinian friendship Association	1/10/2005– 1/4/2006	$6.390
54. دعم أنشطة الإغاثة في قطاع غزة	Arab Fund for Economic and social development	20/7/2005– 1/8/2006	$100.000
55. تطوير أراضي بلعا	UNDP/IFAD	13/3/2005/31/3/2006	$203.292
56. تأهيل وإعادة زراعة بيارات الحمضيات والزيتون في جباليا	Government of Japan/ UNDP	23/5/2005– 22/5/2006	$700.000
57. تأهيل حظائر الماشية والدواجن في شمال قطاع غزة	Government of Japan/ UNDP	23/5/2005– 22/5/2006	$250.000
58. دعم عائلات في جنين	Nexus Emilia Romagna onlus	1/5/2005– 30/4/2006	22360 Euro
59. توعية مجتمعية في الانتخابات	Canadian Representative Office	16/11/2005–15/11/2006	$ 49720

ثامناً: الاستنتاجات و التوصيات

1 – الاستنتاج العام لمرحلة التنفيذ

يعد عام 2006 عاما استثنائيا بالنسبة للفلسطينيين، فقد شهد تغيرات سياسية داخلية عميقة عندما أدت الانتخابات التشريعية إلى نجاح الحركة الإسلامية. ولأول مرة منذ تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، أصبحت حركة فتح ضمن المعارضة وحركة حماس التي كانت دائما خارج صفوف منظمة التحرير الفلسطينية وضمن المعارضة أصبحت تملك زمام السلطة. وقد كان للتبعات السياسية لذلك التغيير انعكاسات على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني وأيضا على العلاقات السياسية للسلطة الفلسطينية مع العالم أجمع.

لقد أصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة سجناً كبيراً بعد الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية ما زاد من صعوبات تحرك الأفراد والسلع، كما فرض عبئا إضافيا على الشعب الفلسطيني وجعل تنفيذ معظم الأنشطة أكثر صعوبة. ولقد أضافت الغارات الإسرائيلية المتكررة على كل من قطاع غزة ومحافظات الضفة الغربية تعقيدات كثيرة لوضع كان في الأصل معقدا.

وبالرغم من الصعوبات التي تمت مواجهتها في بداية العام، تمكنت الإغاثة الزراعية من التأقلم مع تلك الصعوبات ونجحت كذلك في ضمان تمويل إضافي من أجل تمويل الأنشطة الرئيسية لبرنامجها، كما تمكنت الجمعية أيضا من بدء أنشطة جديدة في مجال العمل في الزراعة على نطاق واسع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

2 – التوصيات للعام القادم

تعتبر التوصية الأولى للعام القادم هي استمرار متابعة تطورات الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية ومحاولة وضع الأولويات للخطة الثانية للأعوام 2008 – 2010.

ويجب أن تتم مراقبة ودراسة التغيرات في قنوات التمويل للأراضي الفلسطينية.

ويجب على الإغاثة الزراعية مراجعة خطتها ودراسة تأثير التغيرات التي ادخلتها الجمعية على هيكلها الإداري (دمج الافرع). كما يجب أن تقوم الجمعية بالتفكير بفحص امكانية الانتقال إلى أسلوب تنموي من التطور مبني على المنهج العنقودي بدون إغفال أهمية الفهم المطلق للخصائص الاجتماعية بالقرى المستهدفة من أجل ان تبقى مستعدة للتدخل في محيط البيئة سريع التغير وغير مستقر.

تاسعاً: الهيكلية التنظيمية

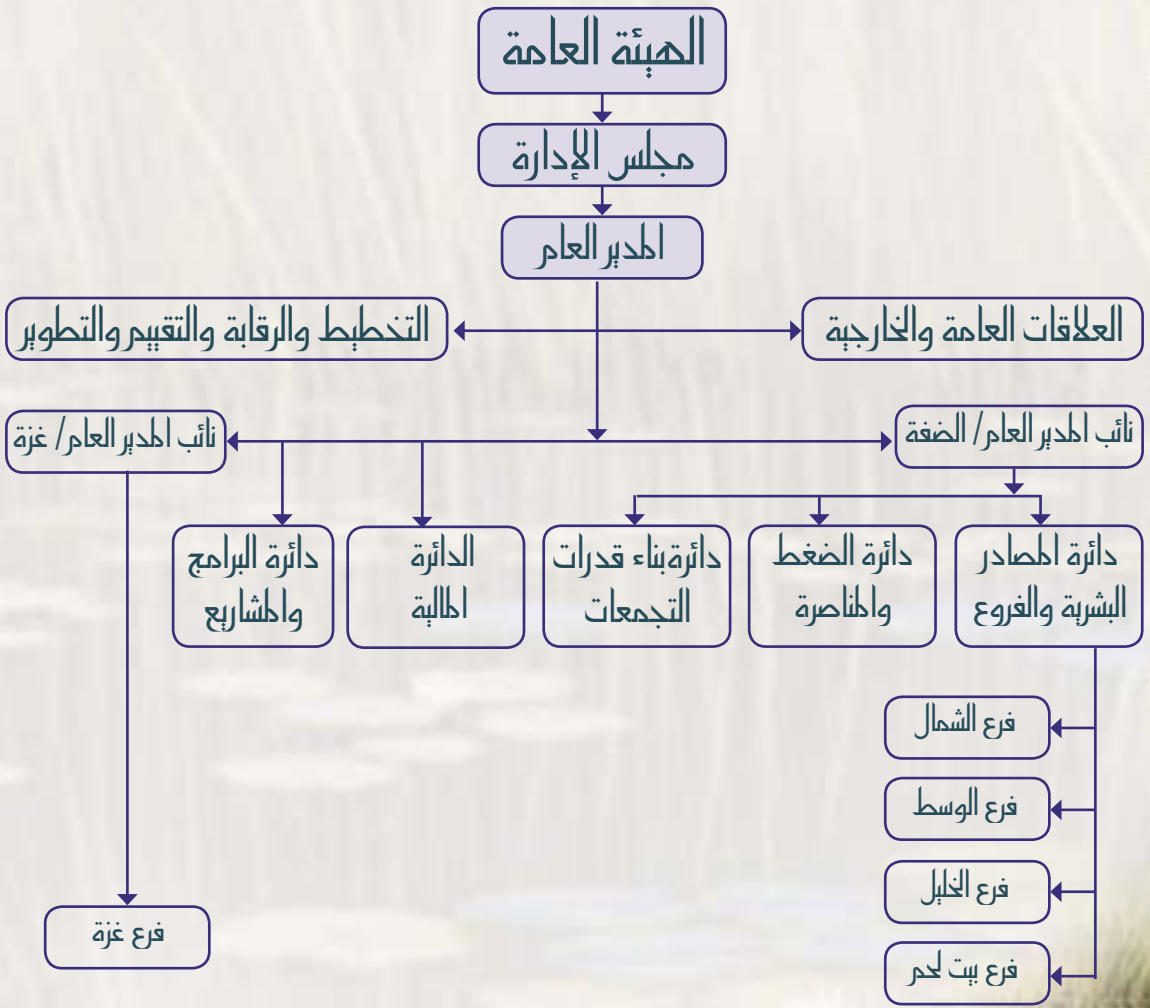

عاشراً: تقرير مدقق الحسابات

جمعية التنمية الزراعية
البيانات المالية كما في 31 كانون أول 2006

إيضاحات حول البيانات المالية
(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي)

بيانات التدفقات
(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي)

	إيضاح	2006	2005
التغير في صافي الموجودات غير مقيدة الاستعمال			
الإيرادات			
منح	(18)	3,024,976	2,537,808
إيراد الاستثمار	(8)	21,006	57,256
إيرادات أخرى		115,936	126,970
أرباح من مبيعات أراضي		279,929	-
		3,441,847	2,722,034
صافي الموجودات المحررة من قيود الإستعمال مؤقتا خلال السنة	(17)	7,023,708	3,010,180
مجموع الإيرادات		**10,465,555**	**5,732,214**
المصاريف حسب البرامج			
تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة	(19)	8,143,433	2,894,572
تقوية دور الاتحادات والنقابات والتجمعات والمؤسسات القاعدية	(20)	1,215,894	1,097,042
تعزيز الدور الوطني للإغاثة	(21)	178,671	202,700
المصاريف الإدارية والعمومية	(22)	1,033,619	2,005,843
مجموع المصاريف		**10,571,617**	**6,200,157**
نقص في الموجودات المحررة من قيد الاستعمال		**(106,062)**	**(467,943)**
التغيرات في صافي الموجودات			
تبرعات خلال السنة	(17)	9,592,200	3,909,888
صافي الموجودات المحررة من قيد الإستعمال خلال السنة	(17)	(7,023,708)	(3,010,180)
مراجعات إلى المانحين		-	-
التغير في صافي الموجودات المقيدة مؤقتا		**2,568,492**	**899,708**
التغيرات في صافي الموجودات			
المتغيرات في صافي الموجودات		2,462,430	431,765
صافي الموجودات في بداية السنة		4,490,122	4,111,855
تعديلات في سنوات سابقة	(23)	(3,299)	(53,498)
صافي الموجودات في نهاية السنة		**6,949,253**	**4,490,122**

- الإيضاحات المرفقة للبيانات المالية تشكل جزءا لا يتجزأ منها.

بيانات المركز المالي
(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي)

	إيضاح	2006	2005
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
النقد وأشباه النقد	(3)	6,543,982	3,051,135
منح وتبرعات مستحقة القبض	(4)	583,182	426,038
ذمم وأرصدة مدينة	(5)	542,530	441,942
أرصدة مدينة أخرى	(6)	1,805,334	223,147
مجموع الموجودات المتداولة		**9,475,028**	**4,142,262**
موجودات طويلة الأجل			
قروض مدينة	(7)	1,780,269	704,534
استثمارات طويلة الأجل، بالصافي	(8)	613,490	592,484
استثمارات الملكية	(9)	676,664	1,023,284
أصل قيد التنفيذ	(10)	719,646	-
الموجودات الثابتة، بالصافي	(11)	2,829,246	2,878,392
مجموع الموجودات طويلة الأجل		**6,619,315**	**5,198,694**
مجموع الموجودات		**16,094,343**	**9,340,956**
المطلوبات و صافي الموجودات			
المطلوبات			
بنوك دائنة	(12)	4,314,365	1,872,755
ذمم دائنة	(13)	3,260,739	1,220,638
أرصدة دائنة أخرى	(14)	114,685	93,753
صندوق التوفير	(15)	509,978	603,045
مخصص نهاية الخدمة	(16)	945,323	1,060,643
مجموع المطلوبات		**9,145,090**	**4,850,834**
صافي الموجودات			
صافي الموجودات غير مقيدة الاستعمال		2,173,538	2,282,899
صافي الموجودات مقيدة الاستعمال مؤقتاً	(17)	4,775,715	2,207,223
مجموع صافي الموجودات		**6,949,253**	**4,490,122**
مجموع المطلوبات وصافي الموجودات		**16,094,343**	**9,340,956**

- الإيضاحات المرفقة للبيانات المالية تشكل جزءا لا يتجزأ منها.

خليل شيحة
المدير العام

د.إسماعيل دعيق
رئيس مجلس الإدارة

حادي عشر: توجهات العام 2007

يعتبر العام 2006 من الأعوام الصعبة التي عايشها الشعب الفلسطيني، فالكثير من التغيرات على المستوى الوطني قد حصلت وعكست نفسها في سياسات المجتمع الدولي تجاه الشعب الفلسطيني، وشكلت هذه التغيرات تحدياً كبيراً للشعب الفلسطيني وللقوى الفاعلة فيه. والإغاثة كأحد الأطراف الفاعلة في هذا المجتمع، كان عليها أن تبذل الكثير حتى تستطيع مواجهة هذه التحديات، والتقدم نحو العام 2007 بأجندة واضحة يدفعها لذلك تاريخ طويل من العمل في ظل المعيقات وقدرة وعزم واعتزاز لدى هيئاتها وكوادرها، والذين بلا شك يستمدون هذه العزيمة من أبناء شعبنا الصامد.

ومن هذا المنطلق، صاغت الإغاثة توجهاتها للعام 2007 للمضي في لعب دور وطني ومجتمعي ينسجم مع هذه التحديات، وفي هذا الإطار ستعمل الإغاثة خلال العام 2007 في إطار التوجهات التالية:

1. تطوير الزراعات الربحية، وتوسيع قاعدة التعاون مع شركات التسويق وبناء النموذج الإقراضي.
2. تطوير العمل في برامج المؤسسة الهادفة إلى تطوير تأثير المؤسسة في القضايا العامة.
3. الاستمرار في تطوير المؤسسة إدارياً، وتهيئة البيئة الداخلية للعمل من أجل زيادة طاقة المؤسسة التنفيذية، والانتهاء من عملية دمج منطقة الجنوب، وتطوير خطة تنموية للنهوض بها.
4. الاستمرار في تأسيس المؤسسة المصرفية، ووضع كل الجهود لترخيصها.
5. وضع الوثيقة البرنامجية للأعوام (2008–2010)، والتي سوف ترتكز على توسيع دائرة تأثير المؤسسة في القضايا العامة، إضافة إلى تركيز العمل مع القطاعات الريفية.
6. العمل على ترتيب خطة تمويلية تعتمد التمويل البرامجي وطويل الأمد، وترتيب جولة تجنيد أموال خلال النصف الثاني من العام 2007.
7. تطوير خطة دائرة بناء القدرات بالمشاركة مع الجمعيات الشريكة بشكل يجعل تدخل الإغاثة ودعمها أكثر جدوى وتأثير على تطوير هذه المؤسسات.
8. تعزيز الحضور الإعلامي للإغاثة ومرجعياتها ونشاطاتها، وبطريقة تنموية واضحة المعالم.
9. تطوير العمل في شركة الريف، وتعزيز دورها في العمليات التسويقية.
10. التوجه نحو بناء نموذج تنموي مبني على منهجية تحسين مستوى المعيشة، ودمجه في إطار تطوير مجموعات قرى (Clusters).
11. بناء شراكات بين الإغاثة الزراعية والشركات والمؤسسات الفلسطينية الخاصة من أجل الاستفادة من صناديق التمويل الخارجية التي تشترط وجود تمويل محلي لجزء من النشاطات.

خليل شيحة

المدير العام